جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم إدارة الأعمال

الدبلوم العالي – إدارة المشاريع

دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع الصغيرة الخاصة في محافظة بابل

بحث مقدم إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي في إدارة المشاريع

تقدم به

حسين كريم مهدي

بإشراف

أ.م. د حيدر خضير جوان

2025 م 1447هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

صدق الله العظيم

إقرار المشرف

أشهد أن اعداد هذا البحث الموسوم ب(دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع الصغيرة الخاصة في محافظة بابل) والذي تقدم به الطالب (حسين كريم مهدي خضير) قد جرى تحت إشرافي في جامعة كربلاء / كلية الأدارة والأقتصاد وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي في إدارة المشاريع.

المشرف

الأستاذ المساعد الدكتور

حيدر خضير جوان

<u>توصية السيد رئيس قسم إدارة الأعمال</u>

بناءاً على التوصيات المتوفرة أرشح هذا البحث للمناقشة

الأستاذ الدكتور

محمود فهد علي الدليمي

رئيس قسم إدارة الاعمال

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن البحث الموسوم بـ **(دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع الصغيرة الخاصة في محافظة بابل)** لطالب الدراسات العليا/ دبلوم عالي إدارة المشاريع **(حسين كريم مهدي خضير)** قد جرت مراجعته من الجانب اللغوي حتى أصبح خاليا من الأخطاء اللغوية، ولأجله وقعت.

المقوم اللغوي

م.د. سلام سلمان حسين

كلية التربية للعلوم الإنسانية

٢ / ١١ / 2025

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على بحث الدبلوم العالي قي إدارة المشاريع / قسم إدارة الأعمال / كلية الأدارة الأقتصاد/ جامعة كربلاء المقدم للطالب (حسين كريم مهدي خضير) الموسوم (دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع الصغيرة الخاصة في محافظة بابل) أرشح هذا البحث للمناقشة.

أ.د عبد الحسين جاسم محمد

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والأقتصاد – جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

ا. م. د

هاشم جبار الحسيني

عميد كلية الأدارة والاقتصاد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إقرار لجنة المناقشة

اشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة باننا قد اطلعنا على بحث الدبلوم العالي الموسوم (دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع الصغيرة الخاصة في محافظة بابل) والذي تقدم به الطالب (حسين كريم مهدي خضير) قد ناقشنا الطالب في محتوياته وفيما له علاقة به وفي ضوء ذلك وجدنا بانه جدير بنيل شهادة الدبلوم العالي في إدارة المشاريع وبتقدير (جيد جدا)

أ.م.د. حيدر خضير جوان
عضو ومشرف

م.د امير غانم وادي
عضو

أ.د. عبد الحسين جاسم محمد
رئيس لجنة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإهداء

إلى روح والدي العزيز (رحمه الله تعالى) التي مازالت ترفرف فوقنا

(برآ وعرفانا)

إلى أثر الجنة الذي مازلت أتفيأ به . . . . . .والدتي الحنونة أطال الله في عمرها

(حبا وإحسانا)

إلى من أشدد بهم أزري وأقوي بهم عضدي . . . .إخوتي وأخواتي

(تقديرا وكرامة)

إلى كل من علمني حرفا ، وأخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم ، والمعرفة إليهم

جميعا أهدي ثمرة جهدي ونتائج بحثي المتواضع.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين من الأولين والآخرين، أبي القاسم محمد صلى الله عليه وعلى آله ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

لا يسعني بعد أن أنهيت السطور الأخيرة من هذا البحث الإ أن أشكر رب العزة الملك القدوس على رحمته وتوفيقه لي، فالحمد لله أولاً وآخراً.

وبعد توفيق الله (عز وجل)، يسرني ويشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي ومشرفي الفاضل، الأستاذ المساعد الدكتور (حيدر خضير جوان)، لما بذله من جهود علمية ومعرفية في إنجاز البحث من إبداء المشورة وإيصال المعلومة والتوجيهات الإرشادية العلمية القيمة التي أخرجت هذا الجهد المتواضع بما هو عليه الآن، فجزاه الله عني خير الجزاء، والشكر موصول إلى الأستاذ المقوّم العلمي لتحمله عناء قراءة البحث، وخالص امتناني للخبير اللغوي لتحمله تقويم البحث لغويًا، فله كل الشكر والامتنان.

والشكر والامتنان إلى الأساتذة المحكمين الذين قاموا بتحكيم الاستبانة، إذ كان لمقترحاتهم وأفكارهم دور مهم في إظهار الاستمارة بشكلها المطلوب.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى زملائي في الدراسة، وإلى كل من دعمني وساندني، فلهم مني كل الوفاء والإخلاص. وأتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على مناقشة هذا البحث.

ومن الله التوفيق.

المستخلص

هدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهمية القروض المصرفية في تمويل المشاريع الصغيرة، لأن التمويل المصرفي يمثل أحد الوظائف المهمة التي تقوم بها المصارف الحكومية أو الخاصة، وذلك عبر تقديمها للقروض المصرفية للمشاريع الصغيرة القائمة أو التي لا تزال قيد الإنشاء. ولذلك، سعى هذا البحث إلى معرفة أهمية تمويل المشروعات الصغيرة والتعرف على ماهية هذه المشروعات، والتعرف أيضًا على دور المصارف في تمويلها. ومن أجل الوصول إلى نتائج الدراسة، تم تصميم مخطط فرضي يوضح طبيعة العلاقة بين القروض المصرفية بأبعادها الثلاثة، والتي هي (حجم القرض، سعر الفائدة، مدة الاقراض)، والمشاريع الصغيرة بأبعادها الثلاثة أيضًا، والتي هي (حجم المشروع، طبيعة المشروع، ربحية المشروع). كما تم بناء عدد من الفرضيات لمعرفة طبيعة واتجاه العلاقة بين القروض المصرفية والمشاريع الصغيرة. وقد تم الاعتماد على الاستبانة باعتبارها أداة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدراسة، إذ تكونت العينة من مجموعة من المستفيدين من القروض الممنوحة لهم من القطاع المصرفي الحكومي والخاص في محافظة بابل، والبالغ عددهم (88) فردًا. وقد اعتمدت الدراسة على التحليل الإحصائي باستعمال مجموعة من الأساليب المتوفرة في البرامج الإحصائية (SPSS v.27) وبرنامج (المعالج العربي في الإحصاء الاجتماعي APSS v.1.0) وأهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث هي أن دعم أصحاب هذه المشروعات عبر منحهم القروض يسهم في إنماء هذه المشروعات وتحسينها، ويساهم التمويل أيضًا في دعم قدرات الأفراد العاطلين أو الباحثين عن العمل والاعتماد ذاتيًا في خلق فرص عمل لهم، بما يتناسب مع مؤهلاتهم ورغباتهم، بدلاً من الاعتماد على الوظيفة العامة في القطاع الحكومي. أوصى البحث بضرورة تلبية متطلبات هذه المشروعات عبر زيادة المدة الزمنية للإقراض وزيادة حجم المبالغ للقروض الممنوحة، وتخفيض أسعار الفائدة المفروضة على هذه القروض، وكذلك تخفيض شروط الإقراض وسقف متطلبات شروط الإقراض.

الكلمات المفتاحية :القروض المصرفية ، المشاريع الصغيرة الخاصة.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ت
المستخلص	هـ
فهرس المحتويات	و- ز
فهرس الجداول	ز - ط
فهرس الأشكال	ى
المقدمة	2-1
الفصل الأول المنهجية العلمية للبحث وبعض الدراسات السابقة	10-3
المبحث الأول/ المنهجية العلمية للبحث	7-4
المبحث الثاني / بعض الدراسات السابقة	10-8
الفصل الثاني / الجانب النظري للدراسة	39-11
المبحث الأول / مفاهيم عامة عن القروض المصرفية	30-12
المبحث الثاني / المشاريع الصغيرة الخاصة	39-31
الفصل الثالث /الأطر التطبيقية واختبار فرضيات البحث	75-40
المبحث الأول /استكشاف مدى دقة المقاييس المستخدمة	48-41

المبحث الثاني / وصف متغيرات الدراسة وأبعادها الفرعية وتشخيصها	61-49
المبحث الثالث / اختبار فرضيات الدراسة	75-62
الفصل الرابع / الاستنتاجات والتوصيات	82-76
المبحث الأول / الاستنتاجات	79-78
المبحث الثاني / التوصيات	80-79
المصادر	89-81
الملاحق	vii-i
المستخلص باللغة الإنكليزية	x-viii

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	ابرز الجهود المعرفية السابقة ذات الصلة بموضوع البحث	10-8
2	بعض تعريفات القرض المصرفي	24-23
3	تصنيف المفوضية الاوربية للمشروعات الصغيرة	31
4	ترميز المتغيرات وابعادها الفرعية وتوصيفها	42
5	اختبار غولموغروف-سميرنوف لمتغيرات الدراسة	44-43
6	اختبار ثبات أداة القياس	47
7	الاتساق الداخلي بين فقرات المقياس وابعاده الفرعية	48
8	وصف متغير القروض المصرفية وتشخيصه	49

9	الإحصاءات الوصفية لبعد حجم القرض	51
10	الوصف الإحصائي لبعد سعر الفائدة	52
11	الإحصاءات الوصفية لبعد مدة الاقراض	54
12	وصف متغير القروض المصرفية وتشخيصه	56-55
13	الإحصاءات الوصفية لبعد حجم المشروع	57
14	الإحصاءات الوصفية لبعد طبيعة المشروع	58
15	الإحصاءات الوصفية لبعد ربحية المشروع	60
16	وصف وتشخيص متغير المشاريع الصغيرة إجمالاً	61
17	علاقة الارتباط بين متغير القروض المصرفية بأبعاده والمشاريع الصغيرة	64-63
18	قيمة(F) المحسوبة لعلاقة التأثير بين متغير القروض المصرفية والمشاريع الصغيرة	66
19	قيمة (R^2) المحسوبة لعلاقة التأثير بين القروض المصرفية والمشاريع الصغيرة	67
20	قيمة (B) المحسوبة لعلاقة التأثير بين متغير القروض المصرفية والمشاريع الصغيرة	68
21	قيمة (F)المحسوبة لعلاقة التأثير بين بعد حجم القرض ومتغير المشاريع الصغيرة	69

22	قيمة (R^2) المحسوبة لعلاقة التأثير بين بعد حجم القرض ومتغير المشاريع الصغيرة	70
23	قيمة (B) المحسوبة لعلاقة التأثير بين بعد دعم البنك وإجراءات منح القروض المصرفية ومتغير	71-70
24	قيمة (F) المحسوبة لعلاقة التأثير بين بعد سعر الفائدة ومتغير المشاريع الصغيرة	71
25	قيمة (R2)المحسوبة لعلاقة التأثير بين بعد سعر الفائدة على المشروع ومتغير المشاريع الصغيرة	72
26	قيمة (B) المحسوبة لعلاقة التأثير بين بعد سعر الفائدة ومتغير المشاريع الصغيرة	73
27	قيمة (F)المحسوبة لعلاقة التأثير بين بعد مدة الاقراض ومتغير المشاريع الصغيرة	74
28	قيمة (R2)المحسوبة لعلاقة التأثير بين بعد تأثير القرض على المشروع والمشاريع الصغيرة	75-74
29	قيمة (B) المحسوبة لعلاقة التأثير بين بعد مدة الاقراض والمشاريع الصغيرة	75

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	المخطط الفرضي للدراسة	7
2	البنك كوسيط مالي	13
3	وجه النشاط الأساسي للبنك التجاري	18
4	وظائف المصرف الشامل	22
5	منحنى التوزيع الطبيعي لمتغير القروض المصرفية	45
6	منحنى التوزع الطبيعي لاعتدالية التوزيع لمتغير المشاريع الصغيرة	46

المقدمة

تمثل المشاريع الصغيرة عنصراً محورياً في النشاط الاقتصادي في جميع البلدان النامية والمتقدمة. ويصفها كثيرون من الخبراء في الجانب الأكاديمي والمهني في جميع أنحاء العالم بأنها تعد مولدات للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية الشاملة. إن المراجعة الشاملة لجميع الأدبيات التي لها صلة بموضوع بحثنا، والتي تتضمن كيفية وصول هذه المشاريع إلى التمويل اللازم، لها أهمية خاصة. ووفقاً لهذه الأبحاث، فإن عملية وصول الشركات والمشاريع الصغيرة إلى التمويل غالباً ما توصف بأنها صعبة جداً. وبالتأكيد، فإن هذه المشاريع تواجه صعوبة في الحصول على القروض؛ لأنها تواجه مخاطر أقساط أعلى وتكاليف معاملات أعلى، ولأنها تكون أكثر هشاشة وتقدم ضمانات أقل، وأنها قد واجهت مشاكل أكبر من المشاريع الكبيرة. إن الشركات الصغيرة تواجه قيوداً أعلى في كيفية الوصول إلى مصادر التمويل الخارجية مقارنةً بالمشاريع الكبيرة، ومن ثُم فهي تصبح أكثر اعتماداً على التمويل الداخلي لتمويل حاجاتها الاستثمارية. إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها العمود الفقري للقطاع الخاص في جميع أنحاء العالم، تضمن دورها في تخفيف حدة الفقر وتمكين الشباب وتوزيع الدخل والتوظيف والتنمية الاقتصادية، وهي بذلك تلعب دورًا فعالًا في التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية أيضًا. وعليه، فإن هذه المشاريع تواجه ما يعوقها وتواجه مشاكل عديدة. وقد تختلف هذه المشاكل بين بلد وآخر وبين منطقة وقطاعات أخرى، لكن المشاكل المشتركة التي تواجهها هذه المشاريع يمكن اعتبار أحد أهمها هي مشكلة الوصول إلى التمويل اللازم، ولاسيما لحاجة هذه الشركات للتمويل المطلوب لبدء عمليات التشغيل والنمو. وعلى الأغلب، هناك مصدران مهمان للتمويل تعتمدهما هذه المشاريع: المصدر الأول هو القطاع الرسمي، الذي يتمثل أو يشمل قطاع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والثاني يمكن تسميته بالقطاع غير الرسمي، والذي يشمل عمليات الاقتراض من الأصدقاء أو العائلات. إن القطاع المصرفي يعتبر المصدر الرئيسي لتمويل هذه المشاريع، ولكنه في أغلب الأحيان قد يتردد في منح هذه المشاريع القروض اللازمة لأنها تكون غير قادرة على تقديم ضمانات كافية. وبما أن هدف البنوك الأساسي هو تعظيم الأرباح، فعليها السعي في الوقت ذاته إلى تحقيق أعلى عائد ممكن من القروض والأوراق المالية وتوفير السيولة اللازمة وتقليل المخاطرة، ويتم ذلك عبر

احتفاظها بالأصول السائلة. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، فهي تلجأ إلى أساليب عدة ؛ منها : محاولة إيجاد مقترضين قادرين على دفع معدل فائدة عالٍ، وأنهم من غير المرجح أن يتخلفوا عن السداد، والبحث عن استثمارات تكون ذات جودة عالية بمعدل عائد مرتفع. وتقوم بإدارة أصولها إذ تمكنها من تلبية متطلبات الأصول الاحتياطية من دون تحمل تكاليف كبيرة. ومع ذلك، فإن هذه العوامل تجعل من مهمة وصول المشاريع الصغيرة إلى الاقتراض من المصارف صعبة للغاية، وهو ليس بسبب نقص المعلومات عن العائدات التي يمكن أن تحققها هذه المشروعات الصغيرة الحجم فحسب، وإنما بسبب عدم إمكانية هذه المشروعات وقدرتها على تقديم أسعار فائدة مرتفعة وتقديم الضمانات الكافية التي تطلبها هذه المصارف.

ومن خلال كل هذا تبين لنا أهمية موضوع دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع الصغيرة، وللبحث في الموضوع وتحقيق أهدافه وكشف جوانبه تم إتباع خطة عمل يمكن ايجازها فيما يلي:

اشتملت هيكلية البحث على اربعة فصول، يتكون الفصل الأول من مبحثين تضمن المبحث الأول المنهجية العلمية للدراسة اما المبحث الثاني خُصَص لإبراز الجهود المعرفية السابقة. بينما تم تخصيص الفصل الثاني للتأطير المفاهيمي لمتغيرات الدراسة متكوناً من مبحثين، تضمن المبحث الأول: المتغير المستقل والذي هو القروض المصرفية، وتناول المبحث الثاني المتغير التابع والذي هو المشاريع الصغيرة.

اما الفصل الثالث فقد تناول الجانب العملي من البحث وتضمن ثلاثة مباحث، اهتم المبحث الأول باستكشاف مدى دقة المقاييس المستخدمة، وتضمن المبحث الثاني وصف متغيرات الدراسة وابعادها الفرعية وتشخيصها، فيما اهتم المبحث الثالث اختبار فرضيات البحث، وختم البحث بالفصل الرابع الذي احتوى مبحثين، تضمن المبحث الأول الاستنتاجات وبينما تناول المبحث الثاني مجموعة من التوصيات المستقبلية التي قدمها البحث.

الفصل الأول

المنهجية العلمية للبحث

وبعض الدراسات السابقة

المبحث الأول

المنهجية العلمية للبحث

المبحث الثانـي

بعض الدراسات السابقة

الفصل الاول

المبحث الأول

المنهجية العلمية للبحث

توطئة:

يستعرض هذا المبحث المنهجية العلمية للبحث التي تم الاستناد عليها تمهيدا في وضع الجانبين النظري والتطبيقي، وبذلك يشمل البحث تشخيص مشكلة البحث واهميته وأهدافه ووضع فرضياته وتصميم مخططه الفرضي. وكذلك بيان الطرق المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها.

أولًا: أهمية البحث:

تلعب المشاريع الصغيرة دورًا رئيسيًا في دعم الاقتصاد المحلي من خلال خلق فرص عمل وتعزيز ريادة الأعمال. ومع ذلك، تواجه هذه المشاريع تحديات مالية كبيرة تؤثر على استمراريتها ونموها، حيث يشكل الحصول على التمويل العقبة الأبرز أمام أصحاب المشاريع. القروض المصرفية تعد أحد أهم الأدوات التمويلية، لكن فعاليتها تتوقف على مدى توفرها وسهولة الوصول إليها، ويمكن ايجاز أهمية البحث بالنقاط التالية:

1- يوضح البحث دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع الصغيرة، ويحدد مدى تأثيرها على استدامتها وتوسّعها.

2- يساعد في تقييم السياسات المصرفية الحالية، ومدى ملاءمتها لاحتياجات المشاريع الصغيرة، مع التركيز على التحديات التي يواجهها رواد الأعمال.

3- يسهم البحث في إبراز المشكلات المرتبطة بالحصول على التمويل، مثل ارتفاع الفائدة وشروط الضمانات الصارمة، مما يساعد في اقتراح حلول مناسبة.

4- يهدف إلى تقديم توصيات من شأنها تحسين آليات الإقراض المصرفي، وتعزيز دور القطاع المصرفي في دعم المشاريع الصغيرة.

5- يفتح المجال أمام الباحثين وصناع القرار لفهم العلاقة بين القروض المصرفية ونمو المشاريع الصغيرة، مما يعزز جهود تطوير هذا القطاع.

ثانيًا: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تقديم رؤية واضحة حول العلاقة بين القروض المصرفية والمشاريع الصغيرة، من خلال تحليل البيانات الميدانية واختبار الفرضيات الإحصائية. ونظرًا لأهمية التمويل المصرفي في تنمية هذا القطاع، كان من الضروري تحديد أهداف البحث بدقة لضمان استخلاص نتائج عملية يمكن أن تسهم في تحسين البيئة التمويلية للمشاريع الصغيرة، إذ يمكننا تحديد الأهداف بالشكل التالي:

1- تحليل أثر حجم القرض، وسعر الفائدة، ومدة الإقراض على نمو واستدامة المشاريع الصغيرة.
2- تحديد العوامل التي تؤثر على إمكانية حصول المشاريع الصغيرة على القروض المصرفية، مثل الشروط المصرفية ومتطلبات الضمانات.
3- قياس مدى مساهمة القروض المصرفية في تحقيق الاستقرار المالي للمشاريع الصغيرة، وزيادة قدرتها التنافسية في السوق.
4- التعرف على أبرز العقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الحصول على التمويل، ومدى تأثيرها على نجاح المشروع.
5- تقديم مقترحات عملية لتحسين دور القروض المصرفية في دعم المشاريع الصغيرة، بما يعزز من فعاليتها في التنمية الاقتصادية المحلية.

ثالثًا: مشكلة البحث

تعد مشكلة التمويل من أبرز العقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة، حيث يعتمد نجاح هذه المشاريع على مدى توفر الدعم المالي المناسب لها. وعلى الرغم من وجود القروض المصرفية كأحد الحلول التمويلية، إلا أن هناك تساؤلات حول مدى كفاءتها وسهولة الحصول عليها. إن فهم طبيعة العلاقة بين القروض المصرفية والمشاريع الصغيرة، والتحديات التي تواجه أصحاب المشاريع في هذا السياق، يشكل المحور الأساسي لهذا البحث.

يتمثل التساؤل الرئيسي للبحث في: ما هو تأثير القروض المصرفية على نمو واستدامة المشاريع الصغيرة في محافظة بابل؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية:

1- ما مدى سهولة حصول المشاريع الصغيرة على القروض المصرفية، وما العوامل التي تؤثر على ذلك؟

2- كيف يؤثر حجم القرض، وسعر الفائدة، ومدة الإقراض على نجاح المشاريع الصغيرة؟

3- ما التحديات التي تواجه أصحاب المشاريع الصغيرة عند التقديم على القروض المصرفية؟

4- ما مدى مساهمة القروض المصرفية في تحسين الأداء المالي والإداري للمشاريع الصغيرة؟

5- ما السياسات المصرفية التي يمكن تحسينها لتعزيز دور القروض في دعم المشاريع الصغيرة؟

رابعا: فرضيات البحث

من أجل تحقيق الهدف من البحث بوجود أثر للقروض المصرفية في تمويل المشاريع الصغيرة الخاصة ينبغي اثبات صحة الفرضيات التي اعتمدها البحث الحالي، وتقسم على فرضيتين أساسيتين يتفرع عن كل منها ثلاث فرضيات فرعية وعلى النحو الآتي :

1- الفرضية الرئيسة الأولى : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين القروض المصرفية وتمويل المشاريع الصغيرة وتتفرع منها ثلاث فرضيات ثانوية وعلى النحو الآتي :

أ- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين (حجم القرض) والمشاريع الصغيرة.

ب-توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين (سعر الفائدة) والمشاريع الصغيرة.

ت-توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين (مدة الإقراض) والمشاريع الصغيرة.

2- الفرضية الرئيسة الثانية : يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية لمتغير القروض المصرفية وتمويل المشاريع الصغيرة ، وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الثانوية الثلاثة الاتية:

أ- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لبعد (حجم القرض) في المشاريع الصغيرة.

ب-يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لبعد (سعر الفائدة) في المشاريع الصغيرة.

ت-يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لبعد (مدة الإقراض) في المشاريع الصغيرة.

خامسا : المخطط الفرضي للدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها تستوجب المنهجية بناء مخطط فرضي يتحدد من طريقه أهم علاقات الارتباط والتأثير بين المتغيرين الرئيسيين؛ المتغير المستقل (القروض المصرفية) والمتغير التابع (المشاريع الصغيرة)، والمخطط الفرضي للدراسة على الأساس النظري الذي سيتناول متغيرات الدراسة.

وتشمل متغيرات الدراسة :-

1- المتغير المستقل : ويتمثل بمتغير القروض المصرفية والذي يقاس عبر ثلاثة ابعاد والتي هي (حجم القرض، سعر الفائدة، مدة الإقراض) .

2- المتغير التابع: الذي يمثله متغير المشاريع الصغيرة ويقاس بثلاثة ابعاد أيضا وهي (حجم المشروع، طبيعة المشروع، ربحية المشروع)، ويوضح الشكل (1) المخطط الفرضي للدراسة وكما يأتي :

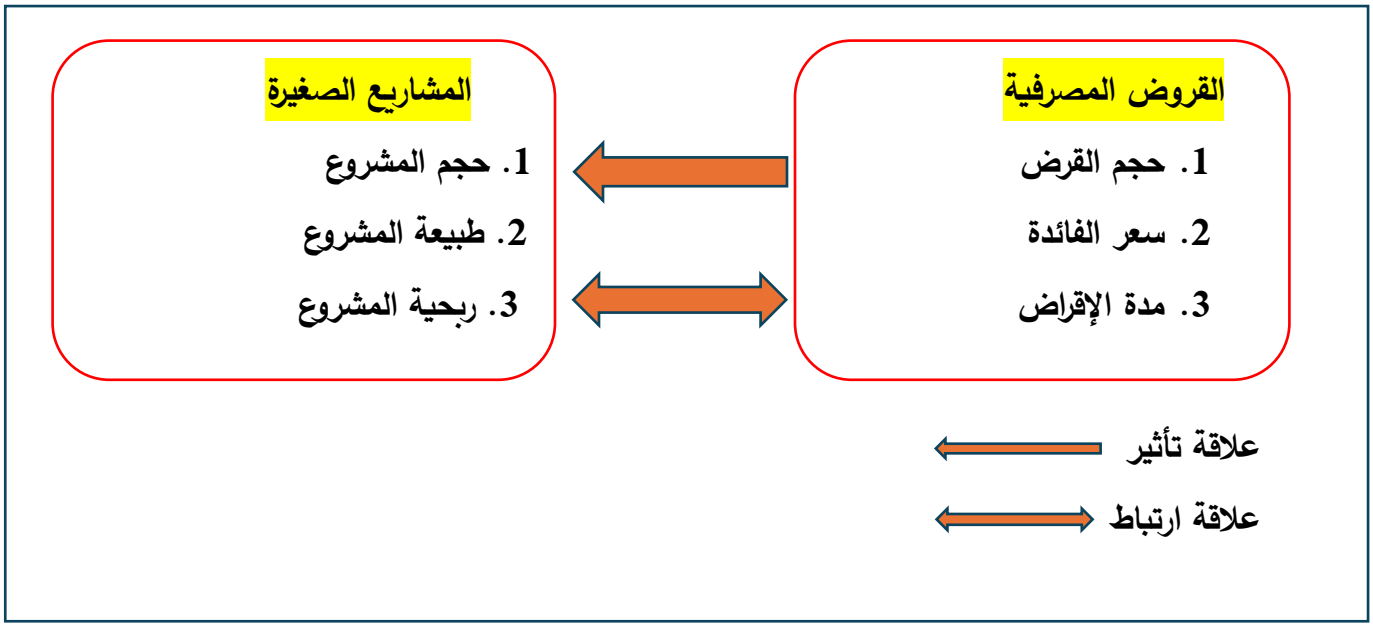

شكل (1) المخطط الفرضي للدراسة

المصدر : من إعداد الباحث

سادسا : حدود البحث

1. الحدود المكانية: محافظة بابل
2. الحدود الموضوعية: القروض المصرفية، المشاريع الصغيرة

المبحث الثاني

بعض الدراسات السابقة

توطئة:

أن الجهود المعرفية السابقة يمكن عدها ركيزة أساسية، يعتمد عليها الباحث في الأطار النظري والميداني عن طريق الاختبار والتحليل وكشف درجة التجانس فيما بينها وبين اهم النتائج التي توصلت إليها، أذ انها تدل هذه الدراسات للدراسة الحالية الى نقطة البداية للباحثين الجدد وهذا ما يؤدي الى التواصل الفكري والعلمي المنتظم. والجانب الاكثر أهمية من ذلك هو تزويد الباحثين والكتاب والممارسين بمجموعة من المؤشرات الدقيقة والمتطلبات الخاصة والمهمة بالموضوعات التي ستتناولها الدراسة.

الجدول (1) أبرز الجهود المعرفية السابقة ذات الصلة بموضوع البحث

عنوان الدراسة	المؤلفون	السنة	ملخص الدراسة
المشاريع الصغيرة وحاضنات الأعمال ودورهما في التنمية الاقتصادية في بلدان مختارة مع إشارة للعراق	**رائد خضير عبيس كاظم**	2014	ركزت هذه الدراسة على الدور المهم الذي تؤديه المشاريع الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية، ودور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الصغيرة. كما تناولت بعض تجارب الدول في هذا المجال وإمكانية الاستفادة منها في العراق. وتوصلت الدراسة إلى أن المشاريع الصغيرة لها أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية، لكنها تواجه العديد من المشكلات، مثل ضعف التمويل الحكومي. وأيضاً، أسهم ضعف دور هذه المشاريع في الاقتصاد الوطني في تعميق ظاهرة البطالة في المجتمع العراقي.

دور القروض المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة في العراق	**أزهار صاحب جياد**	2016	توصلت هذه الدراسة إلى أن دعم المشروعات الصغيرة وتمويلها يعزز معدلات التشغيل ويمتص البطالة. كما أن المشاريع الصغيرة تتأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق، إذ يبقى القطاع الصناعي الأكثر تأثراً بشكل عام. وأيضاً، يظهر دور المصارف بوضوح في دعم هذه المشاريع، لاسيما المصارف التجارية والمتخصصة. واقترحت الدراسة ضرورة زيادة حجم تمويل هذه المشاريع وتوسيع دور المبادرات الحكومية فيها، إضافة إلى توجيه البرامج والسياسات الداعمة نحوها. كما دعت إلى إنشاء هيأه مستقلة وعامة لدعم المشروعات الصغيرة في العراق وتنميتها وأدارتها وتوفير الحماية اللازمة لها.
دور القروض البنكية في تمويل مشاريع التنمية المحلية، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم الشباب لولاية أدرار (2011-2015)	**بركاتي لحسن**	2017	هدفت هذه الرسالة إلى التعرف على آليات مساهمة القروض المصرفية وطرقها ودورها هذه القروض في تمويل مشاريع التنمية المحلية. وتوصلت الدراسة إلى أن مشاريع التنمية المحلية تعتمد بشكل كبير على السيولة المصرفية في بدايات نشاطها، كما كشفت الدراسة أن هذه المشاريع تواجه مشاكل إدارية وتمويلية عدة. ووجدت أن توفر الموارد المالية لا يكفي لضمان نجاح المشروع، بل يتطلب أيضاً وجود مورد بشري كفء لإدارة وتوجيه هذه المشاريع.
دور القروض المصغرة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة ميدانية للوكالة الوطنية	**جوهري لبنى، لحسن سلمى**	2021	تلخصت هذه الدراسة في أن المؤسسات الصغيرة تحظى باهتمام كبير في الوقت الراهن من الدول والهيئات، لما لها من دور مهم في التنمية. وتبرز خصائص هذه المؤسسات في تقديم سلع وخدمات تلبي احتياجات المستهلكين، كما تساهم في تقليص حجم البطالة عبر توفير فرص عمل جديدة، ما يسهم في التخفيف من حدة الفقر والبطالة. ومع ذلك، فإن هذه المؤسسات لا تزال

لتسـييـر القرض المصغر			تواجه مشاكل كبيرة، يأتي التمويل في مقدمتها، ما جعلها تلجأ إلى القروض المصغرة كمصدر للتمويل. إذ تميزت القروض بانخفاض أسعار الفائدة المقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القروض لمساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة، ما يوفر لهم الخدمات المالية والمعنوية المتعلقة بتسهيل إجراءات الحصول على هذه القروض.
دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية	**سارة محمد صابر رشوان، مهران حسني**	2022	وتناولت هذه الدراسة الدور المهم للقطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، وأنها أصبحت محط أنظار واهتمام لصناع القرار في جميع أنحاء العالم؛ وذلك بسبب أهميتها في الناحية الاجتماعية والاقتصادية لاقتصاديات دول العالم النامية والمتقدمة ، ويتمثل دور القطاع المصرفي عبر تقديم التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة سواء ان كان التمويل مباشرا أم غير مباشر، عبر تمويل المؤسسات المالية غير المصرفية والتي تقوم بدورها في تقديم الدعم المادي او الاستشاري او الفني ، كما سلطت هذه الدراسة الضوء على أهم التحديات والعقبات التي تقف عائقا أمام نموها ، واستعملت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي من أجل وصف دور القطاع المصرفي في عملية التمويل فضلا عن تحليل أهم المشاكل التي تقف امام أصحاب هذه المشروعات وإيجاد الحلول لها . وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود أهمية كبيرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، وتوفير فرص العمل، وانخفاض في معدلات البطالة، والمساهمة في زيادة الصادرات ، وارتفاع مستوى الدخل الفردي

الفصل الثاني

الجانب النظري للدراسة

المبحث الأول

مفاهيم عامة عن القروض المصرفية

المبحث الثاني

المشاريع الصغيرة الخاصة

المبحث الأول

مفاهيم عامة عن القروض المصرفية

أولاً: مفهوم النظام المصرفي:

يشير مفهوم النظام المصرفي إلى "مجموعة المصارف والبنوك التي تتعامل بالائتمان، أذ يؤدي النظام المصرفي دوراً مهماً في الاقتصاد؛ لأنه يوفر للأفراد والمؤسسات ما يحتاجونه من تمويل. وقد تطور النظام المصرفي ليقوم بوظائف عدة، وتؤول هذه الوظائف إلى عدد من المؤسسات والمصارف الخاصة ضمن نظام مصرفي متخصص. تتضمن هذه الوظائف توظيف رأس المال، وتشجيع الادخار، وتنشيط الإنتاج، وتسويق وإدارة عمليات التحويل الخارجي، وتوفير غطاء للنقد والعملة، وغيرها من الخصائص التي يحتوي عليها المصرف المركزي" **(النجفي،1977، ص31)**. "والنظام المصرفي يشير إلى شبكة المؤسسات والقوانين واللوائح التي تسهل تقديم الخدمات المالية مثل الودائع، القروض، وأنظمة الدفع داخل الاقتصاد." (Scarborough, & Zimmerer, ((2006):P.5

وتختلف المصارف والبنوك من دولة لأخرى بحسب النظام الاقتصادي والسياسي وطبيعة التطور الحاصل في الأنشطة والعلاقات فيها.

ثانياً: مفهوم المصرف:

توجد العديد من التعريفات التي تفسر مفهوم المصرف أو البنك. فقد عُرف المصرف بأنه "مؤسسة مالية تقدم مجموعة متنوعة وواسعة من الخدمات المالية، ولاسيما الإقراض والتوفير والمدفوعات، كما توفر لكل منشأة أعمال مجموعة واسعة من الخدمات المالية اللازمة لها" **(جبر،2002، ص90)**. كما يُعرف بأنه "منشأة تقبل النقود كودائع وتحترم طلبات مودعيها في سحبها وتمنح القروض أو تستثمر الودائع الفائضة" **(اللوزي،1997، ص17)**. ويعرف أيضا بأنه" مؤسسة مالية تقبل الودائع من الجمهور وتُنشئ ودائع تحت الطلب، وفي الوقت نفسه تقدم القروض." **(Mishkin, F. S. (2013):P8)**

وعُرف البنك أيضاً بأنه "مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة. وتزاول هذه المؤسسات عملياتها التمويلية داخلياً وخارجياً بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة، ودعم الاقتصاد القومي. كما تباشر عمليات الادخار والاستثمار

المالي في الداخل والخارج، بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشاريع وما يتطلبه ذلك من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقاً للأنظمة التي يحددها البنك المركزي" **(الصيرفي،2010، ص8).**

كما يمكن تعريف المصرف من وجهة نظر حديثة على أنه "مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب، او لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج ، بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات ، وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي" والشكل التالي يسهم في إيضاح مفهوم المصرف كوسيط مالي . **(الصيرفي ،2016:ص 16-17)**

الشكل (2) البنك كوسيط مالي

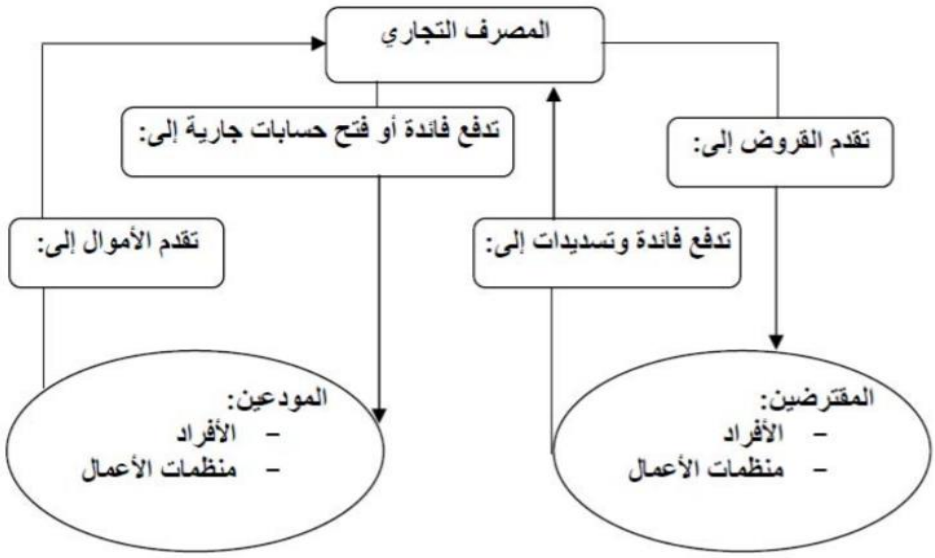

البنك كوسيط مالي

المصدر: الصيرفي، محمد. (2016). إدارة العمليات المصرفية :العادية ، غير العادية ، الاليكترونية. الإسكندرية: دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 16-17.

وهذا يعني أن المصرف يقوم بتقديم ما باستطاعته من أموال عبر ما لديه من موارد مالية متاحه ، والتي تمثل حلول لمشاكل العملاء المالية المتنوعة والمتجددة. ويحصل الزبون على حلول لهذه المشاكل المالية عبر ما يتلقاه من منفعة مالية مقدمة له من البنك .وفي الجانب الاخر يتلقى البنك منافع مالية من عملائه . فضلا عن تلقي المجتمع منفعة من طريق نشاط المصارف متمثلة في تقدم ونمو الاقتصاد القومي والعالمي ويحتوي هذا المعنى في جوهره على مفهوم البنك الشامل. فالبنك الشامل هو ذلك البنك الذي يقوم بتقديم الخدمات المالية ويحل مشاكل زبائنه وبشرط تحقيق الأرباح وتحقيق مصالح المجتمع .

ثالثاً: أهمية المصارف: (الشيخة ، 2024، ص 18- 19)

1- تظهر أهمية المصارف في دورها الفعال في التنمية، عبر تقديم التمويل اللازم للأفراد والشركات لتحقيق أهدافهم.

2- تمتلك المصارف حجمًا كبيرًا من الأرصدة، ما يمنحها القدرة على الدخول في مشاريع طويلة الأجل.

3- تشجع المصارف الأسواق المالية التي تقوم بتصدير الأصول المالية واستثمارها التي يمتنع الأفراد عن التعامل بها بسبب خوفهم من المخاطر.

4- عندما تقوم المصارف بتنويع استثماراتها، فإنها توزع المخاطر، ما يتيح لها الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.

5- من طريق عملها كوسيط، تعزز المصارف سيولة الاقتصاد بتقديم أصول مشابهة للنقود تدر إيرادات، ما يؤدي إلى تقليل الطلب على الأموال.

6- تقدم المصارف أصولاً مالية متنوعة في المخاطر والعوائد والشروط المختلفة، ما يتيح لها تلبية جميع احتياجات المستثمرين.

رابعاً: أهداف المصارف:

يمكن القول إن الهدف الأساسي للمصارف هو تعظيم ثروة أصحاب المشاريع، أي تعظيم قيمة السهم في السوق المالية، ما يؤدي بدوره إلى تعظيم الثروة لدى أصحاب حقوق الملكية **(الصيرفي،2014، ص18)**. تسعى البنوك إلى تحقيق العديد من الأهداف، منها أهداف خاصة بالتنمية الاقتصادية وأخرى تتعلق بتطوير البنوك. ويمكن إجمال هذه الأهداف بما يأتي: **الصيرفي،2014، ص19-22)**.

1- من أهم أهداف البنك جذب العملاء وكسب رضاهم وثقتهم، أذ إنهم الأساس في عمل البنك، ومن دونهم لا يستطيع المصرف تقديم خدماته للسوق المستهدف والعملاء المستهدفين.

2- تهدف المصارف إلى وضع جزء من أهدافها لتكون ذات طابع استثماري بهدف تحقيق ربح معين وسعيها للحصول على قيمة سوقية للأسهم المصرفية وتنميتها. من طريق استثمار الأسهم، سيرتفع سعر السهم الواحد، ومن ثم سيُجذب المصرف مستثمرين جدد ويحقق أرباحًا جديدة.

3- تتطلع المصارف إلى تطوير أساليب ووسائل جديدة لجذب الأموال وتجميعها لمساعدة الأشخاص في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

4- تسعى المصارف في عملها لتحقيق أمور عدة، منها الحفاظ على سمعتها الجيدة، وجذب أكبر قدر ممكن من الودائع للاستفادة منها، وكذلك جذب أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية الخاصة بالعملاء.

خامساً: أنواع البنوك:

يتكون الجهاز المصرفي في أي دولة من عدد من البنوك، وتختلف فيما بينها في الاختصاص وتأثيرها على المجتمع عبر مارستها لأدوارها. يعود هذا الاختلاف في نوعية البنوك إلى تنوع اختصاصاتها الدقيقة والرغبة في تلبية متطلبات العملاء المختلفة التي تلائم احتياجاتهم. ويكون على رأس الجهاز المصرفي في الدولة البنك المركزي، وتتعامل في السوق البنكية عدد من البنوك من أهمها البنوك التجارية والمتخصصة .

وفيما يأتي توضيح لأهم البنوك وأنواعها: **(لحسن،2017، ص6).**

1- البنوك المركزية

2- البنوك التجارية

3- البنوك الإسلامية

4- البنوك المتخصصة

- بنوك صناعية
- بنوك زراعية
- ج. بنوك عقارية

5- بنوك الادخار

وفيما يأتي توضيح بسيط لكل نوع من هذه الأنواع:

أولا- البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي الجهة العليا في النظام المصرفي، إذ يعد أحدث صورة لهذا النظام. نشأت وتطورت البنوك كمرحلة أخيرة من مراحل التطور النقدي، إذ يتمثل دور البنك المركزي في إصدار النقد. قد لا يقدم مفهوم البنك المركزي تصورًا محددًا، بل يعتمد على مجموعة من الإجراءات والوظائف التي تتماشى مع السمات والخصائص العامة. عرّف دي كوك البنك المركزي بأنه "البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي لتحقيق أكبر فائدة للاقتصاد الوطني من طريق أداء وظائف متعددة" **(راشد،2011، ص118)**. البنك المركزي: "هو المصطلح المستخدم لوصف السلطة المسؤولة عن السياسات التي تؤثر على عرض النقود والائتمان في بلد ما." **(Bordo, M. D. 2007)**

تستند وظائف البنك المركزي إلى ثلاثة أبعاد أساسية:

1- الإشراف على الجهاز المصرفي والائتمان، ووضع المبادئ المتعلقة بعناصر الأمان والربحية والسيولة التي يجب أن تلتزم بها جميع البنوك العامة في الدولة. يقوم كذلك بتسجيل البنوك في قائمة البنوك المصرح لها بالعمل، ويتولى إدارة عمليات المقاصة وإعادة الخصم، ولهذا يُعرف بـ "بنك البنوك".

2- تنفيذ العمليات المصرفية للحكومة، إذ تفتح الحكومة وأجهزتها حساباتها في البنك المركزي وفروعه. لا تستطيع فتح حسابات في البنوك العادية إلا في حالة عدم توفر فروع للبنك المركزي في المدن، إذ تقوم بتأدية مهام المراسل للبنك المركزي في هذه الحالة. **يضطلع البنك المركزي بالأدوار الآتية:**

أ- صرف الشيكات الحكومية المسحوبة عليه.

ب- تغطية العجز في الموازنة العامة عبر إقراض الأموال للحكومة.

ت- إصدار الأوراق المالية والسندات الحكومية وتلقي اكتتابها، وبذلك يصبح أمين استثمار الحكومة.

3- إصدار أوراق النقد الوطني (البنكنوت)، إذ يمتلك البنك المركزي الحق الحصري في إصدار النقود وتحديد فئاتها ومواصفاتها.

ثانيا- البنوك التجارية

يُعرف البنك التجاري بأنه "مؤسسة مالية تهدف إلى تجميع الأموال من أصحابها في شكل ودائع جارية وقروض بفائدة محددة، ثم إعادة إقراضها لمن يطلبها بفائدة أعلى، ما يحقق الربح من الفرق بين الفائدتين". كما يقدم خدمات مصرفية مرتبطة بعمليتي الاقتراض والإقراض. يمكن اعتباره وسيطًا ماليًا بين المقترضين والمقرضين **(الشيخ،1994، ص35-36)**. والبنك التجاري: "هو مؤسسة مالية تقبل الودائع من الجمهور، وتقدم القروض، وتوفر الخدمات المالية الأساسية مثل الحسابات الجارية، حسابات التوفير، وشهادات الإيداع."**(Mishkin, F. S.P8)**.والبنك التجاري أيضا هو " البنك التجاري هو مؤسسة مالية تقبل الودائع، وتقدم الحسابات الجارية، وتمنح القروض، وتوفر خدمات مصرفية أساسية أخرى مثل شهادات الإيداع وبطاقات الائتمان." **Fabozzi, F. (J. 2009: P74)**

وظائف البنك التجاري:

لا شك أن تقديم مجموعة من الخدمات البنكية يعد الأساس لقيام البنوك التجارية، فضلا عن دورها الأساسي في دعم الاقتصاد الوطني عبر مشاركتها في عملية التنمية. لتحقيق هذه الأهداف، يجب على المصرف أداء الوظائف الآتية:

1- قبول المدخرات والودائع من الأفراد والمؤسسات في شكل حسابات جارية أو ودائع لأجل، ثم إقراضها للأفراد والمشروعات على شكل قروض قصيرة أو متوسطة الأجل بضمانات محددة.

2- إصدار الشيكات المصرفية وقبول الدفع للجهات المحددة من قبل الزبائن.

3- بيع وشراء الأوراق المالية لحساب البنك ولحساب الزبائن، فضلا عن إنشاء الصناديق الاستثمارية.

4- تحصيل الأوراق التجارية نيابةً عن الزبائن، والمسحوبة على عملاء داخل البنك أو خارجه أو على بنوك محلية أو خارجية، وكذلك خصم الأوراق التجارية.

5- تسهيل عملية الاستيراد والتصدير عبر إصدار خطابات الضمان للزبائن وفتح الاعتمادات المستندية.

6- المشاركة في إنشاء المشاريع الاقتصادية عبر دعمها ماليًا أومن طريق المشاركة أو المرابحة.

7- تقديم مجموعة من الخدمات الأخرى للزبائن، مثل استبدال العملة، وتحويل النقود، وتسديد الفواتير، وإدارة مرتبات الزبائن وغيرها.

هذا ويظهر الشكل التالي ملخصا لأعمال البنك التجاري .

الشكل (3) أوجه النشاط الأساسي للبنك التجاري

المصدر :الصيرفي، محمد. (2016). إدارة العمليات المصرفية :العادية ، غير العادية ، الاليكترونية. الإسكندرية: دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 40.

ثالثا- البنوك الإسلامية

يُعرف البنك الإسلامي بأنه "بنك لا يتعامل بالفائدة، ويقوم على قاعدة المشاركة ويهدف بالأساس إلى منح قروض حسنة للمحتاجين" **(موسوعة البنوك الإسلامية، ص87)**. أو "هي تلك البنوك والمؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالفائدة سواء أخذاً أو عطاءً" **(الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ص10)**.

وظائف البنك الإسلامي:

بعكس البنوك التجارية، تتمتع البنوك الإسلامية بدائرة نشاطات موسعة، إذ تقدم جميع الخدمات والعمليات المصرفية والتجارية والمالية، إلى جانب كافة أعمال الاستثمار لحساب البنك أو لحساب الغير. ومع ذلك، يجب أن يتم ذلك وفقًا للعقود الشرعية مثل المضاربة، والمشاركة، والكفالة، والوديعة، والمزارعة وغيرها. تعد البنوك الإسلامية بنوكًا نوعية خاصة ولا تدخل ضمن التصنيفات التقليدية للبنوك التجارية والمتخصصة، إذ تمارس أنشطة تشمل وظائف هذه البنوك معًا**(عاشور،1996، ص83-84)**.

رابعا- البنوك المتخصصة

يشير مفهوم التخصيص بصفة عامة إلى عملية توزيع الأموال المتاحة للمصرف على بنود استخدام مختلفة، بما يضمن التوازن بين الاحتياجات من السيولة وتعظيم الربحية. يتم تخصيص الأموال على بنود نقدية تشمل الاستثمارات بالأوراق المالية والقروض والتسليفات والأصول الأخرى **(الحسيني، الدوري،2008، ص66)**. البنوك المتخصصة هي: " مؤسسات مالية تركز على شرائح محددة من السوق مثل الزراعة، الصناعة، أو الإسكان، وتقدم خدمات وقروضا موجهة لتلبية احتياجات هذه القطاعات."(Saunders & Cornett. 2011.P:120).

وتعرف المصارف المتخصصة بأنها "مؤسسات مالية ومصرفية تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة في أسواق المال والنقد عبر أداء وظيفة الوساطة المالية بين أنواع محددة من المقرضين والمقترضين" **(الحداد، مذلول،2008، ص171)**.

كما يمكن تعريفها بأنها "تلك المصارف التي تتخصص في تمويل قطاعات اقتصادية معينة، ومن أهم أنواعها المصارف الصناعية والزراعية والعقارية، والتي تقوم بأداء العمليات المصرفية التي تخدم نوعًا محددًا من الأنشطة الاقتصادية" **(عريقات، عقل،2012، ص60)**.

أنواع المصارف المتخصصة:

يمكن تقسيم البنوك المتخصصة وفقًا لعمليات التمويل التي تقوم بها على الأنواع الآتية:

1- **بنوك التنمية الصناعية:** وهي البنوك المعنية بإنشاء مختلف الصناعات ودعمها، وتمويلها بالأموال اللازمة لشراء المواد الخام والمعدات، أو عبر وسائل مساعدة أخرى. لا يُسمح لهذا النوع من البنوك بقبول الودائع أو فتح حسابات دائنة. ومن ثم، فإن قدرتها على تمويل الصناعات تتوقف على مقدار القروض طويلة الأجل التي تحصل عليها بأسعار فائدة منخفضة مقارنة بتلك التي تمنحها لإنشاء المشاريع الصناعية. تمنح هذه المصارف تسهيلات تتفاوت في مدد استحقاقها بناءً على نوع الائتمان المطلوب. وعادة ما تكون هذه المصارف على شكل شركات مساهمة تنشأ من قبل الأفراد أو الجماعات أو الحكومات، وتخدم قطاعًا معينًا من الاقتصاد. غالبًا ما يكون المؤسسون منتمين لهذه المصارف على شكل نقابات أو اتحادات أو أصحاب مصالح. عادة ما تتولى الحكومة توجيه هذه المصارف وإدارتها لضمان تقديم الدعم المناسب للقطاع القومي **(تونى،2020، ص203).**

2- **المصارف الزراعية:** تهدف البنوك الزراعية إلى تمويل القطاع الزراعي عبر التوسع في المساحات الزراعية وزيادة إنتاج المحاصيل. توفر هذه البنوك تسهيلات ائتمانية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. يعتمد منح هذه التسهيلات على موارده الذاتية، مثل رؤوس الأموال ونسب الاحتياطيات وحصيلة الصكوك أو السندات، إلى جانب القروض التي تحصل عليها من الحكومة أو من الأسواق المالية مثل البنوك وهيئات الادخار والتأمين **.(شعبان، 2021، ص53).**

3- **المصارف العقارية:** تقدم العديد من المصارف التجارية القروض العقارية، على الرغم من وجود مصارف متخصصة في هذا المجال. تنحصر مهمة هذه المصارف في منح القروض للأفراد والمشروعات بهدف تمويل شراء الأراضي والمساكن أو العقارات، والتي تُعد رهينة للمصارف لضمان ديونها. فضل العديد من المصارف هذا النوع من القروض لكون العقارات تتمتع بقيمتها التصاعدية، ما يجعلها ذات موثوقية عالية. فضلا عن ذلك، فإن هذا النوع من الائتمان لا يتطلب في الغالب دراسة دقيقة، إذ إن العقار يتم رهنه للمصرف.

ومع ذلك، يمتد غالبًا أجل هذا النوع من القروض لفترات طويلة تصل إلى أكثر من15 عامًا (**الصائغ،2018، ص50**).

خامسا- بنوك الادخار:

هي تلك البنوك التي تختص بتجميع مدخرات الأشخاص (صغار المدخرين بالدرجة الأولى). وتكون هذه المدخرات عادة مستحقة عند الطلب، وقد تأتي في شكل دفاتر ادخار، أو قد تكون تلك المدخرات لأجل معين، ما يعني أنها مرتبطة بتاريخ محدد، وفي هذه الحالة تأخذ شكل سندات أو أذونات. تقوم البنوك بتشغيل هذه الودائع عبر إقراضها بآجال مختلفة **(القزويني،1989، ص16)**.او هي " مؤسسات مالية تركز بشكل أساسي على تجميع المدخرات من الأفراد وتوفير مكان آمن لهم لإيداع أموالهم، وغالبًا ما تقدم حسابات تدر فائدة واستثمارات منخفضة المخاطر."(Fabozzi, 2009,P.84)

سادسا - البنك الشامل

شهدت أسواق التمويل الدولية منذ بداية الثمانينيات ثورة كبيرة تمثلت بتغييرات جذرية في أدوات ووسائل نقل الأموال من الوحدات المالية التي تمتلك فوائض مالية إلى تلك التي تحتاجها، وأصبحت لهذه الأسواق حركة متطورة جدا يصعب فيها وصف أي أداة من الأدوات الحديثة في ضل التطور والتجديد المستمرين بأنها الأداة الاحدث، وأنها اخر ما توصلت اليه الهندسة المالية ، فكل يوم يأتي ويحمل معه أداة جديدة تروج وتسوق لها مؤسسة مالية معينة، يغلب الطابع الشمولي على نشاطها . وفضلا عن الكم الهائل من المؤسسات المصرفية والمالية التي أصبحت تبتعد عن نشاطها التخصصي وزادت من اعمال الوساطات المالية والاستثمارية ومن اعمال الصيرفة. وبهذا فإنها اخذت بالابتعاد تدريجيا من التركيز على الوساطة المالية بدلا من الوساطة النقدية **(السيسي ،2011، 320-321)**. ومن هذا المدخل يمكن تعريف البنوك الشاملة بأنها" تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر عدد ممكن من المدخرات من كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد تستند إلى رصيد مصرفي إذ نجدها تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية وظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والاعمال" (**طارق ،2012**) .

والشكل الآتي يسهم في إيضاح مفهوم البنوك الشاملة .

الشكل (4) وظائف المصرف الشامل

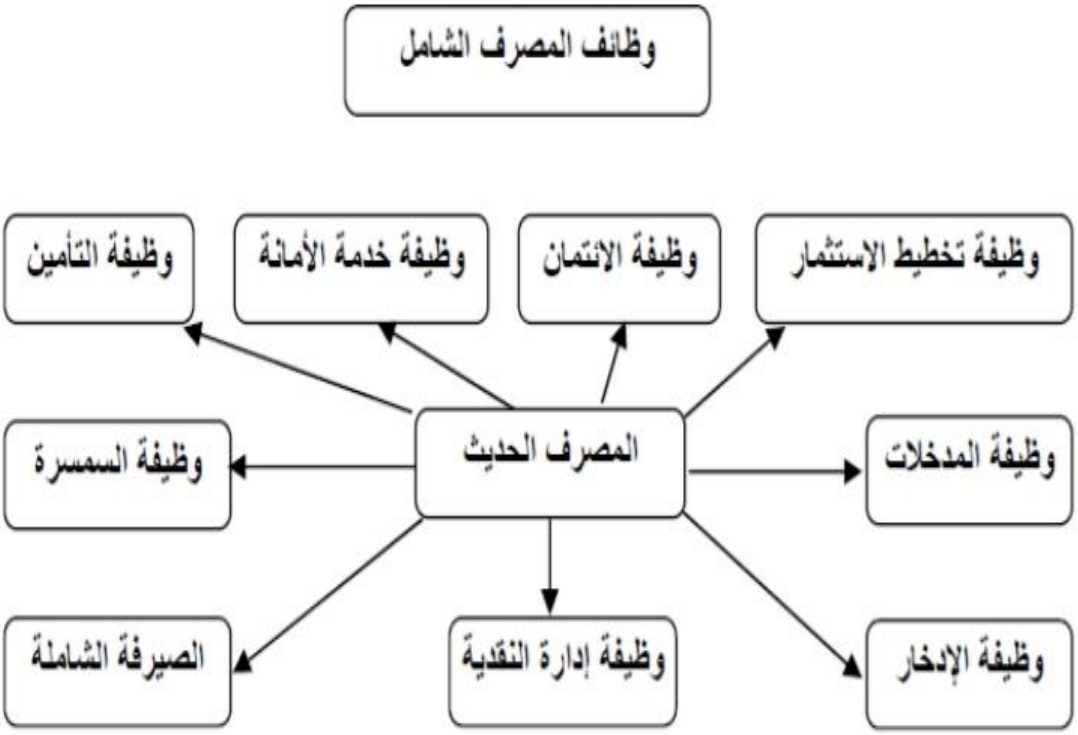

المصدر: الجيوسي ، سليمان ، الصميدعي ، محمود جاسم .(2009) ، تسويق الخدمات المالية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ص 86.

سادساً- ماهية القروض المصرفية.

تكمن أهمية النقود في أوجه استعمالها من جهة النظام المصرفي، وذلك من طريق استخدامها في عمليات منح القروض للأفراد والجهات التي تحتاج إليها. تمثل القروض في الواقع النشاط الأساسي للمصارف والغاية من وجودها **(لطرش،2005، ص55).**

جدول (2) بعض تعريفات القرض المصرفي

تعريف القرض المصرفي	المصدر	السنة
يعرف القرض بأنه العملية التي يرتضي البنك بمقتضاها، مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة، أن يمنح عميلاً (فرداً أو شركة أعمال) بناءً على طلبه، سواء حالاً أو بعد فترة معينة، تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة، ليتمكن من مواصلة نشاطه	الزعبي،هيثم	2000
تعرف القروض المصرفية بأنها "تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي تتضمن تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم دعم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر	عبد المطلب	2000
يعرف الائتمان المصرفي بأنه: "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما، سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة، لقاء عائد مادي متفق عليه، وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد"	منال الخطيب	2004
القرض "هو مبلغ من المال يقترضه طرف من طرف آخر مع توقع سداده مع الفائدة خلال فترة زمنية محددة	Ross	2005
القرض المصرفي "هو مبلغ من المال يقرضه البنك للمقترض لمدة محددة، مع الاتفاق على أن يقوم المقترض	Fabozzi	2009

بسداد المبلغ الأصلي فضلا عن الفائدة على مدى فترة القرض."		

عبر هذه التعاريف، يمكننا الاستنتاج بأن عملية الإقراض، حتى تكون كذلك، يجب أن يتوفر فيها عنصران أساسيان: الأول هو الثقة، إذ يثق الدائن بأن المدين سيقوم بسداد مبلغ القرض في المواعيد المتفق عليها. أما العنصر الثاني، فيتمثل في وجود فجوة زمنية بين إعطاء الأموال وبين وقت استردادها، ومن دون هذه الفجوة لا يعد القرض موجوداً**(لطرش، 2005، ص55-56)**.

سابعا- خصائص القرض المصرفي.

القرض في الأساس يقوم على الاختيار وليس على الإلزام، مثل الضرائب التي تعد مساهمة إلزامية في عملية الاستثمار.

ويختلف الائتمان عن الاعتماد، إذ إن الاعتماد يعد عقداً بمقتضاه يقوم البنك بوضع مبلغ معين من المال تحت تصرف العميل، ليسحب منه المبلغ لمرة واحدة أو لمرات عدة.**(أحمد،2019، ص22)**.

يمكن أن يتميز القرض بالخصائص الآتية:

1- المبلغ: الذي يمثل قيمة الأموال التي يتضمنها القرض.

2- المدة: وهي الفترة التي يظل فيها المصرف النقود تحت تصرف عملائه، وبعد استلام الأموال يكون المستفيد ملزماً بإرجاعها للمصرف بعد انتهاء هذه المدة، وتصنف عادة إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل **(سلامة،2015، ص184)**.

3- سعر الفائدة: الفائدة في العرف المصرفي هي "الثمن المدفوع مقابل استخدام النقود، أو هي الثمن المالي لاستعمال مبلغ مالي معين. ويتحدد سعر الفائدة عبر مدة الاقراض ونوعه والمركز القانوني للمقترض والظروف الاقتصادية السائدة. وإذا كانت الفائدة مقابلة للنفقة أو الأجرة فيجب أن يكون سعرها محدداً" **(المشعل، ص4)**.وهي أيضا " النسبة المئوية التي تُفرض على القرض أو المدفوعة على الودائع، وعادة ما تُعبَّر عنها سنويًا كنسبة مئوية من المبلغ الأصلي."**(Fabozzi, 2009.P:156)**

إن سعر الفائدة على القروض يحظى بأهمية بالغة ويتأثر بعوامل عدة، منها سعر الفائدة في السوق ودرجة المنافسة بين البنوك وحجم الأموال المتاحة لدى هذه البنوك وحجم

الطلب على القروض وسعر الفائدة على الودائع وتكلفة إدارة القروض وسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي، ودرجة المخاطرة والمركز المالي للمقترض وأجل القرض وما إذا كان القرض بضمان أو بلا ضمان. كما أن سعر الفائدة يختلف حسب نوعية القرض. وبشكل عام، يستند سعر الفائدة على القروض على العناصر الآتية: تكلفة الودائع، التكاليف الإدارية، تكلفة الائتمان، وتحديد معدل معقول من الأرباح **(أبو زيد،1996، ص30)**.

4- الضمانات: تعد الضمانات المصرفية وسيلة يمكن للأشخاص عبرها الحصول على قروض من البنك. وهي، من جهة أخرى، أداة إثبات للبنك، تمكّنه من استرداد أمواله التي قام بإقراضها بطريقة قانونية، وذلك في حال عدم سداد الأشخاص أو الزبائن لديونهم (**شيخة، ص252**).

يوجد العديد من أنواع الضمانات التي يمكن التطرق إلى أهمها: **(عفانة،2022، ص33،36)**.

أ- الضمانات العقارية: تعد الضمانات العقارية من أهم أنواع الضمانات، وعلى الرغم من الإجراءات المعقدة في تسييلها.

ب-. الكفالة الشخصية: أي منح القرض بكفالة الكفيل أو عدد من الكفلاء، ويوقع الكفيل على العقد بصفته كفيلاً متضامناً.

ت-ضمان الأوراق التجارية: تقوم المصارف بمنح القروض عبر ضمان أوراق تجارية، وتكون على شكل كمبيالات. ويقوم البنك بمنح التسهيلات المالية بنسبة مئوية من قيمة الأوراق التجارية.

ث-ضمان الأوراق المالية: وهو قيام البنك بإقراض النقود عبر تقديم الأشخاص ضمانات على الأوراق المالية، وتكون على شكل أسهم وسندات. ويقوم البنك بمنح التسهيلات بنسبة مئوية من قيمة الأوراق المالية، وتعد من أفضل الضمانات لسهولة تسييلها.

ج-رهن السيارات والآلات الإنشائية: أي منح قرض معين للأشخاص مقابل ضمان رهن السيارة. ويقوم البنك بالتأمين على السيارة تأميناً شاملاً، ويمنح التسهيلات بنسبة مئوية من قيمة السيارة.

ح- الرهن النقدي: وهو رهن رصيد الزبون أو كفيله، ويجب أن يكون الرصيد المرهون أعلى من قيمة القرض مع تحويل القيمة المرهونة من حساب الزبون إلى حسابات التأمينات النقدية.

5- طريقة السداد: ينبغي وضع برامج محددة لسداد القرض؛ وذلك لمعرفة ما إذا سيتم سداد القرض على شكل دفعة واحدة أو على شكل عدة دفعات متعددة أو تسديد القرض في نهاية المدة. يقوم المصرف بمنح حوافز للمقترضين في حال سدادهم في أقل مدة. ومن الأمور المهمة للمصرف معرفة مصدر سداد هذه القروض وكيفية وفاء المقترض لأموال المصرف. فإذا كان القرض يستحق في نهاية الدورة التجارية، ينبغي التأكد من قدرة الشخص على إتمام هذه الدورة بنجاح. أما إذا كانت طريقة السداد عبر الفائض النقدي المتحقق نتيجة تشغيل أصل ثابت ممول من طريق القرض، ففي هذه الحالة يجب التأكد من قدرة الشخص على التسديد بشكل منظم في مواعيد تحقق هذه الفوائض وعلى شكل دفعات دورية تتناسب مع هذه الفوائض. وبعبارة أخرى، كلما كان التسديد من مصادر النشاط للزبون، كان ذلك أفضل **(الشمري ،2019، ص92-93)**.

ثامناً- السياسة الإقراضية والعوامل المؤثرة فيها.

1- مفهوم سياسة الإقراض:

"ويقصد بها مجموعة المفاهيم والمبادئ التي تضعها الإدارة لتوجيه مختلف المستويات الإدارية عند وضع برامج وإجراءات الإقراض، ويسترشد بها متخذو القرارات عند البت في طلبات الاقتراض. ويلتزم بها المنفذون عند بحث تلك الطلبات وبعد اتخاذ قراراتهم بشأنها" **(هندي، ص135)**.

يمكن أيضاً تعريف سياسة الإقراض بأنها "مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض، وتلك التي تحدد منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها. إضافة إلى ذلك، يجب أن تشمل سياسة الإقراض في البنك التجاري القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلّغة لجميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض" **(عبد الحميد، ص118-119)**. وإنها ايضا " تشير إلى الإرشادات والإجراءات التي تحددها المؤسسات المالية لمنح القروض، بما في

ذلك الشروط والأحكام، وممارسات إدارة المخاطر المرتبطة بالإقراض." (Saunders, & Cornett, (2011). P:215)

أهداف سياسة الإقراض: (بو عبدلي، ص75-76)

هناك العديد من الأهداف التي تضعها البنوك في سياسة الإقراض، ويمكن تصور أهمها على النحو الآتي:

أ- التنسيق والفهم المشترك بين البنك والزوار، وكذلك عدم التضارب في عملية اتخاذ القرارات، وإيجاد قدر من وحدة الفكر.

ب- التوافق مع الاتجاه العام في رسم السياسة الاتجاهية القومية.

ت- ضمان عائد مناسب للمصرف عبر زيادة الأرباح وتقليل الخسائر.

ث- العمل على ترشيد قرار الإقراض للمصارف عبر تحديد المجالات التي يمكن توظيف القروض فيها، ومن ثم الحفاظ على سلامة الإقراض في المصارف.

2- العوامل المؤثرة في السياسة الإقراضية:

رسم السياسة الائتمانية للمصرف يتوقف على عدة عوامل، أهمها: **(الدوري، السامرائي،2013، ص72-73).**

1- **النشاط الاقتصادي:** ويعد من بين العوامل المهمة، إذ يحدد قدرة المصرف على منح الائتمان. لذا فإن العوامل المؤثرة في السياسة الإقراضية تشمل المعرفة والوعي باحتياجات المجتمع وطبيعة النشاط الاقتصادي والمجالات التي يمكن أن يخدمها المصرف، والتركيز على ضرورة التلازم بين التدفقات السلعية والخدمية، وكذلك بين تدفقات الائتمان والنقود، وللتطورات السياسية والاقتصادية دور مهم في رسم السياسة الإقراضية للمصرف.

2- **رأس المال:** تتأثر السياسة الإقراضية للبنك برأس المال بسبب العلاقة القانونية بين جهة وحجم القرض الواجب منحه وبين مقدار رأس المال. كما أن استعمال الاحتياطي القانوني ورأس المال يشكلان صمام الأمان للودائع. إن توفر رأس المال بشكل متوازن يساعد المصرف على تحمل المخاطر الناتجة عن منح القروض.

3- **الودائع:** تعد من أهم موارد المصارف التجارية، وتوقف السياسة الائتمانية واستقرارها.

أنواع الودائع تشمل:

أ- الودائع الجارية: وهي التي يمكن سحبها من دون إشعار مسبق وبمجرد تقديم طلب، ما يجعل المصارف تعاني حالة عدم الاستقرار من الودائع الجارية، وتقوم باستثمار جزء منها في أنشطة قابلة للتمويل عن طريق الخصم، والاحتفاظ بالجزء الباقي.

ب- الودائع الثابتة: وهي تودع لمدة زمنية محددة، ولا يجوز سحبها قبل انتهاء تلك المدة. كلما زادت المدة الزمنية، زاد سعر الفائدة على وفق حاجة المصرف للأموال.

4- **الاحتياطي النقدي:** هو مجموع الأموال التي يحتفظ بها المصرف على شكل نقود سائلة معطلة، سواء في خزائنها أو تكون لدى البنك المركزي. تقل قدرة المصرف على خلق الودائع كلما زاد الاحتياطي النقدي، ما يؤثر على السياسة الإقراضية.

5- **الاحتياجات الائتمانية للمنطقة التي يخدمها المصرف:** تؤثر المصارف في تطور المجتمعات والمناطق عبر تقديم الاحتياجات المالية، ويتحمل المصرف مسؤولية تلبية طلبات الاستقراض المستوفية للشروط الاقتصادية والمنطقية، في سبيل تنمية هذه المناطق، وكذلك لغرض توسيع المنشآت القائمة والحصول على أعمال جديدة لزيادة قروضها وإيداعها في المستقبل.

6- **السياسة النقدية المالية:** إذ كلما كانت للمصرف المركزي احتياطات مالية إضافية، كلما ازدادت قدرة المصارف على منح القروض. وإذا زاد البنك المركزي في ضغطه على المصارف التجارية، فإن ذلك يضطرها لتقليص قروضها في حال كانت تجازف بالسيولة المملوكة وفقدان احتياطاتها النقدية.

7- **الأرباح والمخاطر:** تؤثر الأرباح والمخاطر على السياسة الإقراضية للمصرف، ولكل نوع من أنواع القروض؛ نظراً لأن المصرف هو منشأة أعمال هدفها تحقيق الربح، باتت المخاطر والأرباح ذات أهمية بالغة لنجاحه. بذلك، يجب أن يتبع المصرف سياسةً إقراضيةً تحقق زيادةً لأرباحه، مع تبني سياسة إقراض تخضع لتسهيلات أكثر ما يتحمله المصرف من مخاطر إضافية، أو يعتمد على سياسة إقراض طويلة الأمد تكون ذات مخاطرة أقل.

8- **قدرات الأفراد العاملين في منح الائتمان وقابلياتهم:** تؤثر خبرة الأفراد العاملين في مجال إدارة القروض على السياسة الإقراضية للمصرف، إذ إن خبرتهم تعينهم على اختيار عملاء أفضل، والتوصل إلى نتائج دقيقة، وإنجاز الأعمال الرقابية بفاعلية أكبر واستحصال القروض عند الاستحقاق.

تاسعاً- مخاطر القروض المصرفية.

إن ممارسة المصرف لمهامه يمكن أن تعرضه لمخاطر عدة تتعلق بعمله، وهي المخاطر التي لا يمكن التحكم فيها. ومن أهم هذه المخاطر:-

1- خطر السيولة:

يُعرَّف خطر السيولة بأنه "التباين في صافي الدخل والقيمة السوقية لرأس مال المصرف الناتج عن صعوبات المصرف في الحصول على الأموال المتاحة بشكل مناسب، وكذلك عن طريق الاقتراض وبيع الموجودات" **(الشمري، ص69)**.

تشير مخاطر السيولة إلى أن المصارف تواجه صعوبات في توفير السيولة، ما يؤدي إلى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وسداد ديون العملاء نتيجة انخفاض السيولة وعدم القدرة على سداد الالتزامات المالية عند الاستحقاق لعدم توفر الأرصدة النقدية وشبه النقدية، ولاسيما الأوراق المالية. يحدث النقص في السيولة إما نتيجة زيادة الموجودات التي لا يمكن تحويلها إلى نقد، أو عدم كفاية التدفقات النقدية الداخلية لتغطية التدفقات الخارجية **(نصيرة،2014، ص12)**.

2- مخاطر سعر الفائدة:

تُنتج مخاطر سعر الفائدة عن تعرض المنشأة للخسارة نتيجة التحركات المعاكسة في أسعار الفائدة في السوق، ما يؤثر على العوائد والقيمة الاقتصادية للأصول. قد يؤدي الارتفاع والانخفاض في أسعار الفائدة إلى تأثيرات مغايرة على أسعار الأوراق المالية، إذ إن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض في أسعار السندات والأسهم، ما قد يدفع المستثمر إلى بيع أوراقه المالية واستثمار ثمنها في ودائع أكثر ربحاً. يظهر تأثير التغير في أسعار الفائدة على سعر الأوراق المالية طويلة الأجل أكبر من تأثيره على الأوراق المالية قصيرة الأجل **(بلعزوز،2012، ص4)**.او هي " الاحتمالية لتأثر ربحية المؤسسة المالية بشكل سلبي نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة، ما قد يؤدي إلى تأثيرات سلبية على استقرار المؤسسة المالي."(Mishkin, (2013).P:204)

ترجع أسباب اختلاف أسعار الفائدة إلى أن قيمة الأصول والعوائد المتحققة منها تكون مختلفة عند مقارنتها مع تكلفة الخصوم وقيمتها، ما يحدث تفاوتاً في هذه القيم نتيجة للتغير في سعر الفائدة في السوق **(شاهين،2011، ص17)**.

3- **مخاطر التشغيل:**

تُعرَّف مخاطر التشغيل بأنها "مخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية غير الكافية أو الفاشلة، والأنظمة، والعنصر البشري، أو نتيجة الأحداث الخارجية" **(أبو خريص، تلاولة،2014، ص100)**.وتعرف أيضا "مخاطر التشغيل تشير إلى الخطر الناتج عن الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية غير الكافية أو الفاشلة، أو الأنظمة، أو الأشخاص، أو من الأحداث الخارجية". **(Financial Institutions Management:P300)**

كما يُعرَف أيضاً بأنها "المخاطر التي تنشأ نتيجة فشل النظم والعمليات الداخلية أو فشل الموظفين. تنشأ مخاطر التشغيل عندما لا تتوافر لدى المصرف الموارد البشرية الكافية والمدربة للقيام بالعمليات المالية، سواء عن عمد أو خطأ، ما يؤثر سلباً على مستوى الأرباح المحققة" **(البشير، المولى،2015، ص97)**.

4- المخاطر الائتمانية:

وهي المخاطر المرتبطة بعدم القدرة على السداد، أو المخاطر المرتبطة بعدم القدرة على تحصيل الأموال المقرضة. ويمكن اعتبارها من أهم المخاطر التي تواجه المصرف والتي تتجلى في ضياع الأموال بسبب عدم قدرة المقترض على السداد والوفاء بالتزاماته، ما يؤدي إلى عدم القدرة على رد أصل الدين والفوائد المترتبة عليه على وفق التواريخ المحددة **(عبد الهادي،2023، ص36)**.

المبحث الثاني

المشاريع الصغيرة الخاصة

أولاً- مفهوم المشاريع الصغيرة.

لا يمكن إعطاء تعريف موحد للمشاريع الصغيرة، فهو مفهوم نسبي يختلف باختلاف المعايير المتبعة في تعريفها. وتختلف هذه المعايير من دولة إلى أخرى تبعاً للإمكانيات والظروف الاجتماعية والاقتصادية والتطور التكنولوجي. لذا، فإن التعريفات قد تتباين من دولة لأخرى، كما قد تختلف تعريفات بلد معين بحسب درجة النمو التي يمر بها اقتصاد ذلك البلد. من هذه النقطة نجد الاختلاف والتباين في تلك التعريفات ومن مرحلة إلى أخرى في تبني تعريف محدد للمشاريع الصغيرة يتناسب مع قدرات وإمكانات الدولة وظروفها الاقتصادية. يختلف أيضًا بحسب الأهداف، إذ أصبح مصطلح المشاريع الصغيرة مستعملا على نطاق واسع وأصبحت له أهمية متزايدة مؤخرًا، ويشمل الأنشطة التي تتراوح بين الأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص أو في منشآت صغيرة تستعمل عددًا من العمالة. ولا يقتصر هذا المصطلح فقط على منشآت القطاع الخاص وأصحاب الأعمال، بل يشمل أيضًا التعاونيات ومجموعات الإنتاج المنزلية والأسرية **(العبادي،2015، ص13)**. تعمل بعض الدول على تقديم تعريفات محددة للمشاريع الصغيرة، بالنظر لأهميتها البالغة في وضع القوانين وتقديم الخدمات الخاصة لهذه المشاريع، إذ تؤدي المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة أدواراً مهمة سواء اجتماعية أو اقتصادية، وتمثل في جميع المؤسسات في الاتحاد الأوروبي نسبة (99%) من المؤسسات وتوفر حوالي (65) مليون فرصة عمل تقريبا.

قدمت المفوضية الأوروبية تعريف المشاريع الصغيرة على النحو الآتي: **(دهشان،2021، ص19)**

جدول (3) تصنيف المفوضية الاوروبية للمشروعات الصغيرة

فئة المشروعات	عدد الموظفين	دوران راس المال	مجموع الميزانية العمومية
متوسطة الحجم	اقل من 250	1 إلى 50 مليون يورو	1 إلى 43 مليون يورو
الصغيرة	اقل من 50	1 إلى 10 مليون يورو	1 إلى 10 مليون يورو
متناهية الصغر	اقل من 10	1 إلى 2 مليون يورو	1 إلى 2 مليون يورو

European Commission. (2020). What is an SME? Retrieved from https://ec.europa.eu/growth/smes

تطبق هذه التعريفات في المنطقة الاقتصادية الأوروبية لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ وذلك للاستفادة من أحكام الإعفاءات والمساعدات المقدمة من الدولة. وفي هذه التعريفات نلاحظ استعمال معياري رأس المال والعمالة **(دهشان،2021، ص20)**.

وفيما يأتي، سنتطرق إلى بعض التعريفات لهذه المشروعات:

1- تعرَّف المشروعات الصغيرة بأنها "منشأة صغيرة يقيمها أفراد بهدف الربح عبر ممارسة نشاط اقتصادي وبيع شيء يجده الآخرون نافعا، فيدفعون ثمناً له. كما يتسم بالاستمرارية وله وجود قانوني وعدد عماله محدود. وهو عبارة عن شركة أفراد، أي الأفراد المالكين هم المنشأة الصغيرة ويديرونها، وتتكون من مشروع اقتصادي واحد غير متنوع في الإنتاج، وتسوده العلاقات الشخصية بين العاملين، ويعمل محلياً ومن جنسية واحدة ورأسماله صغير" **(أبو خليل،2014، ص50)**.

2- تعرف المشروعات الصغيرة بأنها "وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعاً وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية. وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، في حين أن البعض الآخر قد يستأجر عمالاً وحرفيين، ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير جداً أو ربما بدون رأس مال ثابت، ويعمل بها أقل من10 عمال" **(النومي،2014، ص9)**.

3- وتعرف أيضا المشاريع الصغيرة بأنها " تلك المشروعات التي تحتوي على عدد أقل من الموظفين وإيرادات سنوية أقل من الشركات الكبرى. يختلف التعريف من دولة إلى أخرى، لكن عادة ما تشمل الشركات التي تضم أقل من 500 موظف." **(U.S. Small Business Administration (SBA). (2014). P.45)**

6. المشروع الصغير" هو شركة مملوكة بشكل خاص، سواء كانت مؤسسة فردية أو شراكة أو شركة ذات مسؤولية محدودة، تحتوي على عدد أقل من الموظفين وإيرادات سنوية أقل من الشركات أو الأعمال العادية."(Mankiw, (2010). P212).

7. المشروع الصغير" يشير إلى شركة مملوكة ومدارة بشكل مستقل، مع عدد قليل من العمال وإيرادات محدودة. عادة ما تعمل في الأسواق المحلية أو الإقليمية." **(Nickels,2008, P:198)**.

أما في العراق، فقد اختلفت وتعددت المفاهيم المتعلقة بماهية المشروع الصغير بحسب اختلاف مراحل التطور. على سبيل المثال، استعملت وزارة التخطيط في نشرتها الإحصائية عام1983 معيار عدد العمال في تحديد مفهوم المشروع الصغير، إذ عدَت أن المشروعات التي تستخدم من (1–9) عمال هي مشروعات صغيرة، وما زاد عن ذلك تعد مشروعات كبيرة. ومن ثم قامت وزارة التخطيط بعمل تعديلات على هذا المفهوم وأدخلت معياراً إضافياً هو معيار الاستثمار في المعدات والمكائن، ليصبح مفهوم المشروع الصغير هو ما يعمل به عدد من العمال من (1–9) ورأس ماله لا يتجاوز (100) ألف دينار. وفي عام1991، صدر قانون رقم (25) الذي يخص الاستثمار الصناعي للقطاع الخاص والمختلط، واستخدم فيه معيار واحد لتحديد مفهوم المشروع الصغير، وهو معيار رأس المال المستثمر الذي تقل فيه قيمة المعدات والمكائن عن (100) ألف دينار، دون الاعتماد على معيار عدد العاملين. أما في عام1998، صدر قانون الاستثمار الصناعي رقم (20) بعد أن تدهور سعر صرف الدينار العراقي نتيجة التضخم المتزايد، الذي أزال الحدود الفاصلة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة على أساس معيار رأس المال، وذلك لتسهيل منح التراخيص والإجازات للمشاريع المراد إقامتها، وما زال هذا التصنيف سائداً حتى الآن، ولم يؤخذ بنظر الاعتبار التغيرات التي حدثت على الاقتصاد العراقي **(الطائي،2009، ص10–11).**

ثانياً– أهمية المشروعات الصغيرة

اهتمت العديد من الدول بالمشاريع الصغيرة، إذ أعطت الدول المتقدمة اهتماماً كبيراً لهذه المشاريع باعتبارها الركيزة الأساسية للمؤسسات الكبرى؛ ولأنها تتمتع بروابط أمامية وخلفية مع هذه المؤسسات. أما الدول النامية، فكان اهتمامها بهذه المشاريع مبنياً على إجراءات الإصلاح الاقتصادي وضعف قدرة الدولة على إنشاء مؤسسات كبيرة ونقص في دورها تجاه الاستثمار، ما أدى إلى تزايد الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وضعف دور الدولة لتغطية الشغل المتزايد في سوق العمل (**النجار، ص11**). وتؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية، إذ تسهم هذه المشروعات عبر الناتج المحلي، كما تزيد من الابتكار وتسهم بفعالية في التصدير واستقطاب العاملين، ما أدى بدوره إلى زيادة اهتمام الدول النامية والمتقدمة بها، ومن ثم زيادة عددها وانتشارها **.(يوسف،2018، ص54)**

يمكن تمثيل أهمية المشروعات الصغيرة فيما يأتي: (أبو جليل،2014، ص54)

1- تتجلى أهمية المشروعات الصغيرة في كونها تعمل على تنمية المدخرات المحلية، وتعمل أيضاً على توسيع وتنويع خدمات الإنتاج وتشكيلة المنتجات.

2- تسهم في تنمية الصادرات عبر ثلاث اتجاهات؛ الأول: يتمثل في التصدير المباشر لمنتجاتها، الثاني: عبر توفير صناعات عالية الجودة تتنافس في أسعارها مع الصناعات الكبيرة، والثالث: عبر منافستها للمشروعات الإنتاجية الكبيرة التي تقوم بتصدير منتجاتها لتفادي المنافسة الداخلية.

3- تؤدي المشروعات الصغيرة دورًا مهماً كصناعات داعمة لكل نشاط صناعي، إذ تعد الصناعات الصغيرة المتطورة ضرورية بالنسبة للنشاط الصناعي ككل، وتكون في الوقت نفسه مغذية وذات علاقات تعاقدية مع الصناعات الأخرى.

4- تسهم في خلق قيمة مضافة على المواد المستوردة بهدف إعادة نشاط التصدير.

5- تسهم في إحلال الواردات عبر تقديم السلع والخدمات في السوق المحلية بجودة عالية وأسعار تنافسية.

6- استخدام المواد الخام المحلية يسهم في تكوين التراكم الرأسمالي.

7- تسهم في تحفيز التشغيل الذاتي بما أن تكلفة فرص العمل التي تتولد في المشروعات الصغيرة تكون منخفضة، لاسيما في الدول النامية.

8- تتمتع بقدرة كبيرة على تشغيل العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة، وتوفر فرصاً للتدريب في أثناء العمل.

إن أهمية المشروعات الصغيرة تكمن في قدرتها على تحريك عجلة النمو الاقتصادي، وتحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وتعد هذه المشروعات الريادية هي البذور الأولى لبناء المشروعات الصغيرة والكبيرة وتأسيسها بمختلف مستوياتها التنظيمية، ما يمنح هذه المنشآت القدرة على الدخول إلى الأسواق.

ثالثاً- خصائص المشروع الصغير

تمتاز المشروعات الصغيرة بخصائص عدة تجعلها جذابة لصغار المستثمرين ومصدر تطلع للمديرين والرواد. من بين هذه الخصائص ما يكون إيجابياً، ومنها ما يكون سلبياً. وسنتناول فيما يأتي أهم هذه الخصائص: **(الخالدي،2024، ص19-20)**

1- الخصائص الإيجابية للمشروعات الصغيرة

أ- تتمتع المشروعات الصغيرة بقدرتها ومرونتها على الاستجابة لمتغيرات السوق والتغير السريع في حركة العرض والطلب، ما يجعلها قادرة على التكيف السريع، مثل اعتماد عمليات جديدة أو إنشاء وحدات جديدة، أو استعمال أجهزة ومعدات جديدة. على عكس المنشآت الكبيرة التي تلتزم بإنتاج كبير وفق معايير صعبة التغيير، ومن ثم تكون هذه الميزة مهمة للغاية وقد تكون السبب الأساسي في انتشار المشروعات الصغيرة، إذ يتمتع صاحب المشروع الصغير بسرعة إدراك الأخطاء التي يرتكبها، ما يجعل عملية التصفية بسيطة وإمكانية إنشاء مشروع جديد متاحة، مع الاستفادة من الخبرة المكتسبة في المحاولة السابقة.

ب-متطلبات التأسيس تكون سهلة وبسيطة، إذ يمكن لأي شخص متعلم أو غير متعلم إقامة مشروع صغير يدر عليه دخلاً هو وأسرته. كما أن رأس المال المطلوب محدود جداً، ويمكن الحصول على الترخيص القانوني بسهولة، كما أنه لا يحتاج إلى أنظمة معقدة لإدارة العمل. هذا الأمر ينطبق على كلا الجنسين.

ت-تمتاز بالروابط الوثيقة بالمجتمع المحلي والمعرفة الدقيقة بالزبائن والأسواق، إذ إنها تتمتع بحجم صغير يجعلها قادرة على تقديم خدمة شخصية للمستهلكين وتلبية احتياجاتهم بشكل فردي، وذلك بفضل قربها المكاني، ما يسهل إمكانية التفاعل الشخصي. وهذا يمكن أصحاب المشاريع من توطيد العلاقات الشخصية مع الزبائن، ما يساعد على خلق جو ملائم للإنتاج والتسويق، ويولد نوعاً من الولاء قد لا يتوفر في المشاريع الكبيرة.

ث-يتولى مديرو المشروعات الصغيرة الرقابة المباشرة على أعمالهم في النشاطات كافة التي تجرى داخل المشروع، ما يجعل الرقابة أكثر فاعلية من تلك الممارَسة في المشاريع الكبرى، وذلك لأن العمليات الإدارية فيها تكون أقل تعقيداً، ويترتب على ذلك الاستفادة

من الجهد والوقت في عمليات إدارية أخرى. وغالباً ما يشارك الملاك في المهام التشغيلية بجانب المهام الإدارية.

ج- يكون عدد العاملين في المشروعات الصغيرة قليلاً نسبياً، ما يؤدي إلى هيمنة العلاقات الشخصية بينهم، إذ يكونون أكثر تماسكاً واندماجاً اجتماعياً. وبالنظر إلى صغر حجم المشروع، فإن صاحبه يستطيع إقامة علاقات مباشرة مع العاملين، ما يمكّنه من التعرف على حاجاتهم وظروفهم، ومن ثم تشغيلهم بكفاءة أكبر.

ح- يتميز العاملون في المشروعات الصغيرة بتنوع مهاراتهم وخبراتهم، إذ تقوم هذه المشاريع بإنتاج سلع متباينة تلبي احتياجات المستهلكين المتنوعة، بما يسمى (الإنتاج حسب الطلب)، ما يتطلب تنوعاً في المهارات والخبرات، على عكس المشاريع الكبيرة التي غالباً ما تحتاج إلى تخصص دقيق، ما يحد من التنوع في الخبرات.

خ- تشجع المشاريع الصغيرة على المنافسة في التصميم والتوزيع والكفاءة في الإنتاج، ما يمنع المشاريع الكبرى من الاحتكار والتحكم في الأسواق. كما أن إحساس صاحب المشروع بملكيته يدفعه لبذل أقصى ما لديه من جهد، وهذا يشكل حافزاً للابتكار والتجديد والتطوير.

د- يتمتع مالكو المشروعات الصغيرة بحرية واستقلالية أكبر في اتخاذ القرارات مقارنةً بأولئك الذين يديرون المشاريع الكبرى، إذ يجمعون بين الإدارة والملكية، وتنظم المشاريع الصغيرة أعمالها على وفق ما يسمى (بتنظيم الرجل الواحد). وتتأثر القرارات الخاصة بالمشروع بشخصية مالكه.

ذ- تعد المشاريع الصغيرة الموجودة في المناطق القريبة من الأسواق ميزة نسبية، إذ تكون لها أفضليات على المشاريع الكبيرة في الحالات التي ترتفع فيها تكاليف النقل أو عندما تكون بعض السلع قابلة للتلف السريع.

ثانياً- الخصائص السلبية للمشاريع الصغيرة

على الرغم مما تمتاز به هذه المشروعات من خصائص إيجابية، إلا أنها لا تخلو من السلبيات التي قد تجعل أصحابها في مواقف حرجة، أو تضطرهم للاستدانة أو الرهن، أو تجعلهم خاضعين لضغوط الدائنين. ومن هذه الخصائص ما يأتي: **(الخالدي،2024، ص21)**

1- تعاني المشروعات الصغيرة من ضعف مالي، إذ يشمل ذلك التكاليف الإنتاجية والإدارية، فضلا عن التكاليف المتعلقة بالتمويل. كما تؤثر حالة الاقتصاد بشكل مباشر وسلبي عليها، ما قد يؤدي إلى تهديد وجودها، كما أنها تكون أقل قدرة على الاستفادة من الفرص التي قد تتولد في حالات الازدهار، بسبب نقص الموارد الكافية للاستثمار السريع، أو عدم وجود وسائل مراقبة مناسبة. باختصار، يمكن أن تخسر كثيراً في ظروف الكساد، ولا يمكنها الاستفادة بسرعة من ظروف الرخاء.

2- فرص التوسع في أنشطة المشروع تكون محدودة، وغالباً ما تعتمد على الحصول على المزيد من الأموال اللازمة لذلك. كما أن هناك تردداً من البنوك والممولين في منح أصحاب هذه المشاريع القروض المطلوبة، فضلا عن المخاطر المرتبطة بتلك القروض، ما يدفعهم لتجنب آثارها وتداعياتها. كما أن الموردين لا يفضلون منح هذه المشروعات التسهيلات الائتمانية إلا في حدود ضيقة جداً.

3- قدرة المشروعات الصغيرة على امتصاص الهزات المالية والمخاطر تكون محدودة. على سبيل المثال، قد يتسبب حريق بسيط أو صفقة خاسرة أو حادث معين بآثار مدمرة على المشروع الصغير، على عكس المشروعات الكبرى التي تستطيع امتصاص مثل هذه الصدمات بفضل احتياطاتها الكافية لمواجهة المخاطر. وعادة ما تفتقر المشاريع الصغيرة للاحتياطات المالية اللازمة للنمو مجدداً.

4- يتوقف نجاح المشروع الصغير بدرجة كبيرة على شخصية صاحبه، وما يتمتع به من قدرات إدارية. إذا كانت هذه القدرات محدودة، وكان مالك المشروع يفتقر للخبرة الكافية، فإن ذلك قد يؤدي إلى فشل المشروع.

5- تكون مسؤولية صاحب المشروع الفردية غير محدودة تجاه دائنيه، وفي حال تعرض المشروع للفشل وخسر أمواله، فإن الحقوق التي يطالب بها الدائنون قد تمتد إلى ممتلكاته الشخصية، ما قد يعرضها للضياع الكلي أو الجزئي.

6- تتوقف حياة المشروع الصغير على حياة صاحبه، أو قد يستمر لكنه سيكون تحت إدارة شخص آخر، ما يعني أنه سيفقد الصورة التي كان عليها في حياة صاحبه الأول.

بصرف النظر عن جميع هذه السلبيات، فإن المشروع الصغير والفردي قد يكون ملائماً لأنواع محددة من الأنشطة، ولاسيما تلك التي لا تحتاج في تكوينها إلى رأس مال

كبير، وتعتمد بالدرجة الأولى على صاحب المشروع نفسه، مثل الأعمال والأنشطة الخاصة في مشروعات التجارة بالتجزئة أو الإنتاج الحرفي وما شابه ذلك.

رابعاً- أنواع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة إلى الأنواع الآتية: (الشيخ،2020، ص43):

1- المشروعات الإنتاجية، وتقسم على نوعين:

أ- المشروعات التي تقوم بإنتاج سلع استهلاكية، مثل الصناعات الصغيرة واليدوية والحرفية، وكذلك ورش الإنتاج التي تستعمل الموارد المحلية.

ب-المشروعات التي تنتج سلعاً تكميلية، أي أنها تنتج سلعاً تسهم في إنتاج سلع أخرى، مثل صناعة الملابس الجاهزة والمشروعات الخاصة بإنتاج قطع الغيار للسيارات والآلات.

2- **المشروعات التجارية:** وهي المشاريع التي تقوم بشراء سلع معينة ثم إعادة تغليفها أو تعبئتها بشكل مختلف، ومن ثم بيعها للحصول على الربح، مثل تجارة الجملة والتجزئة وتغليف المواد الأخرى.

3- **المشروعات الخدمية:** وهي المشاريع التي تقدم خدمات لزبائنها، مثل الخدمات الطبية والإدارية والهندسية أو إصلاح السيارات وغيرها.

خامساً- تمويل المشاريع الصغيرة (الخالدي ،2024، ص21-22).

يعد التمويل وكيفية الحصول عليه من أهم المشاكل التي تواجه أصحاب المشاريع الصغيرة، فالخبرة القليلة تجعلهم في حيرة حول كيفية الحصول على التمويل اللازم وإيجاد مصدر التمويل المطلوب لمشروعهم. قد يختلف هذا الأمر من شخص لآخر ومن دولة لأخرى، **ولكن بشكل عام يمكن تحديد مصادر التمويل كما يأتي:**

1- **التمويل الذاتي أو الشخصي:** أي الاعتماد على المال الخاص لصاحب المشروع. هذه الوسيلة هي الأكثر اتباعاً لرواد الأعمال، لاسيما في بداية نشاطهم، إذ تكون التكاليف قليلة والعمل لا يزال بسيطاً وغير معقد. ومن أهم مزايا هذه الطريقة أنها تحافظ على ملكية المشروع لصاحبها دون أن يضطر لتقاسم حصته مع شريك خارجي.

2- **التمويل من الأصدقاء أو الأسرة:** فقد يلجأ صاحب المشروع إلى الاقتراض من الأصدقاء في حال تعذر عليه تمويل مشروعه الخاص ذاتياً. ومن مزايا هذه الطريقة أنهم لن يتدخلوا في إدارة المشروع ولن يتمكنوا من امتلاك حصة منه في المقابل.

3- **شركات رأس المال المخاطر:** ويقصد بها الشركات التي تبحث عن مشروعات جديدة للاستثمار فيها وغالباً ما يصاحب هذه الاستثمارات مخاطر عالية جداً. بعد قيام هذه الشركات بدراسة جدوى المشروع المقترح، تقوم بتقديم طلب للاستثمار فيه، ثم إعداد الاتفاقيات اللازمة، وتقوم بتوجيه وتمويل المشروع مقابل الحصول على نسبة محددة قد تتراوح بين20-30% كحصة في المشروع عند طرحه للاكتتاب خلال مدة يحددها القانون، أو عند بيع المشروع أو الشركة. قد لا يرغب أصحاب هذه المشروعات في هذا النوع من التمويل لأنه يتطلب تدخل الشركة في إدارة المشروع، وهم غالباً لا يفضلون مشاركة شخص آخر في ملكيتهم.

4- **حاضنات الأعمال:** وهي مؤسسات تمويلية حكومية عملها الأساسي دعم المبادرين الذين لديهم دراسات اقتصادية سليمة وأفكار مبتكرة. تقوم بتوفير بيئة عمل آمنة لهم في بدايات مشاريعهم وتوفير الموارد اللازمة، مع استكمال النواحي الإدارية والفنية بأسعار مناسبة، ما يتيح لهم التركيز على جوهر العمل واستغنائهم عن أي مساعدات خارجية. باختصار، تقوم هذه المؤسسات بتطوير المشاريع ووضعها على الطريق الصحيح استعداداً للنمو والانطلاق.

5- **الشراكة:** قد يضطر صاحب المشروع إلى إدخال شريك معه في حال تعذر الحصول على التمويل الكافي. في هذه الحالة، يجب أن يكون لدى الشريك معرفة جيدة بصاحب المشروع وأن تتوافق رغباته واتجاهاته مع تلك الموجودة لدى صاحب المشروع. من عيوب هذه الطريقة أن تكلفة التمويل عن طريق المساهمة في رأس المال غالباً ما تكون أكبر من تكلفة التمويل بالاقتراض، لأن المستثمر يطلب عائداً على الاستثمار أكبر من العائد الذي تطلبه المصارف. كما أن الشريك قد يتدخل في آلية عمل المشروع من باب حرصه على أمواله، ما يؤدي إلى حدوث مشاكل عديدة بينهم.

الفصل الثالث

الأطر التطبيقية واختبار فرضيات البحث

المبحث الأول : استكشاف مدى دقة المقاييس المستخدمة

المبحث الثاني : وصف متغيرات الدراسة وأبعادها الفرعية وتشخيصها

المبحث الثالث : اختبار فرضيات الدراسة

المبحث الأول

استكشاف مدى دقة المقاييس المستخدمة

توطئة:

تعد الاختبارات الخاصة بموثوقية أدوات الدراسة مهمة جداً على البيئة التي ستطبق عليها الدراسة وللتأكد من وملاءمتها. وسيتضمن هذا المبحث اختبارات عدة، منها: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، واختبار الثبات لأداة القياس، وصدق المحتوى، والصدق الظاهري.

أولاً- توصيف متغيرات الدراسة وترميزها

وتتضمن متغيرات الدراسة متغيرين رئيسيين هما:

1- المتغير الأول: وهو المتغير المستقل (القروض المصرفية) والذي يتم قياسه بثلاثة أبعاد فرعية تمثلت بـ (حجم القرض، سعر الفائدة، مدة الأقراض).

2- المتغير الثاني: فهو المتغير التابع (المشاريع الصغيرة) والذي يتم قياسه بثلاثة أبعاد أيضاً وتتمثل بـ :(حجم المشروع، طبيعة المشروع، ربحية المشروع).

وعلى أساس ذلك، سنقوم بترميز هذه المتغيرات والأبعاد الفرعية وتوصيفها على أساس مصطلحاتها الإنجليزية من أجل تسهيل عملية إجراء التحاليل الإحصائية المستخرجة من استمارة الاستبيان. ويوضح الجدول (2) المتغيرات الرئيسية للدراسة وأبعادها الفرعية وحسب مصطلحاتها الإنجليزية فضلا عن عدد الفقرات الخاصة بكل بعد .

الجدول (4) ترميز المتغيرات وابعادها الفرعية وتوصيفها

المتغيرات الرئيسية	الأبعاد الفرعية	رمز المؤشر الاحصائي	عدد الفقرات
القروض المصرفية bank loans	حجم القرض Loan Size	LS	5
	سعر الفائدة Interest Rate	IR	5
	مدة الإقراض Loan Duration	LD	5
المشاريع الصغيرة small projects	حجم المشروع Project Size	PS	5
	طبيعة المشروع Project Nature	PN	5
	ربحية المشروع Profitability of the Project	PP	5

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبانة

ثانيا – اختبار الصدق الظاهري وصدق المحتوى لأداة القياس .

الصدق الظاهري: وهو الإشارة إلى مدى قياس الاختبار للغرض الذي وُضع من أجله ظاهريًا، ويتم التوصل إليه عبر توافق تقديرات المحكمين على درجة قياس الاختبار للسمة. والصدق الظاهري يقصد به المظهر العام للاختبار من إذ المفردات وكيفية صياغتها ومدى وضوحها، وكذلك يتناول تعليمات الاختبار ودقتها ودرجة وضوحها وموضوعيتها ومدى مناسبة الاختبار للغرض الذي وُضع من أجله. أما صدق المحتوى، فهو يعني إلى أي حد يكون الاختبار قادرًا على قياس ما وُضع من أجله أو قادرًا على قياس مجال محدد من السلوك. ويقصد بصدق المحتوى إجراء فحص منظم لجميع المنبهات والفقرات التي يتضمنها الاختبار لتقدير مدى تمثيله للمجال السلوكي المعين الذي أُعد الاختبار لقياسه. **(العزاوي رحيم، 2007، ص93-94)**.وبناءً على ما سبق، فقد أعدَّ الباحث استمارة استبيان خاصة لاستطلاع آراء المحكِّمين عن مدى وضوح كل عبارة من إذ الصياغة والمحتوى الفكري وتصحيح ما

ينبغي أن يُصحَّح. وقد قدَّم السادة المحكِّمون مجموعة من التعديلات والآراء، وتم توضيح بعض الأمور المتعلقة بفقرات الاستبيان وكيفية تكييف فقرات القياس حسب الواقع الميداني.

ثالثًا- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

ويقصد بهذا الاختبار التوزيع الميداني للبيانات المتجمعة، ويظهر بيانيًا على شكل جرس مقلوب، ويكون التوزيع متماثلًا عندما تتطابق فيه قيم مقاييس النزعة المركزية كالوسط الحسابي، الوسيط، والمنوال. ويتوقف الحصول على التوزيع الطبيعي للبيانات على طبيعة العينة وحجمها، وبذلك يعد الاختبار الطبيعي من أهم الاختبارات المهمة للتأكد من مدى اعتدالية البيانات وضمان أنها تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ما يعطي للباحث حرية اختيار الأساليب التحليلية الملائمة لهذه البيانات وإجراء الاختبارات المطلوبة. **(التميمي جاسم، 2016، ص320)**. وسنتبع اختبار غولوموغوروف – سميرنوف لكونه الأفضل في التحقق من توزيع البيانات واعتداليتها، وسنعتمد على الفرضيتين الآتيتين:

1- Ho: فرضية العدم والتي تنص على عدم اتباع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي.

2- H1: الفرضية البديلة التي تنص على اتباع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي.

ويتضح من الجدول (5) أن قيمة إحصائية الاختبار بلغت (0.050، 0.080) للمتغيرين القروض المصرفية والمشاريع الصغيرة. وقد بلغ مستوى المعنوية الإحصائية للاختبار (0.099، 0.147) للمتغيرين على التوالي، وهو أقل من مستوى المعنوية البالغ (0.05)، وبذلك فهو غير دال معنوياً. وهذا يدل على أن الفقرات الموجودة في المتغيرين تخضع للتوزيع الطبيعي، وبذلك فهو يسمح بإجراء الاختبارات المعلمية في الاختبار والتحليل. وسيتم قبول الفرضية البديلة التي تتضمن أن البيانات في المتغيرين تتبع التوزيع الطبيعي بحسب إجابات عينة الدراسة. ويوضح الشكلان (5) و (6) التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرين.

الجدول (5) اختبار غولموغروف – سمير نوف لمتغيرات الدراسة		
	SM	BL

N			88	88
Normal Parameters[a,b]	Mean		61.4886	62.3864
	Std. Deviation		6.87824	8.36719
Most Extreme Differences	Absolute		.086	.111
	Positive		.080	.050
	Negative		.086-	.111-
Test Statistic			.086	.111
Asymp. Sig. (2-tailed)[c]			.147	.099
Monte Carlo Sig. (2-tailed)[d]	Sig.		.107	.010
	99% Confidence Interval	Lower Bound	.099	.007
		Upper Bound	.115	.012

المصدر : مخرجات برنامج (spss v.27)

الشكل (6) منحنى التوزيع الطبيعي لمتغير القروض المصرفية

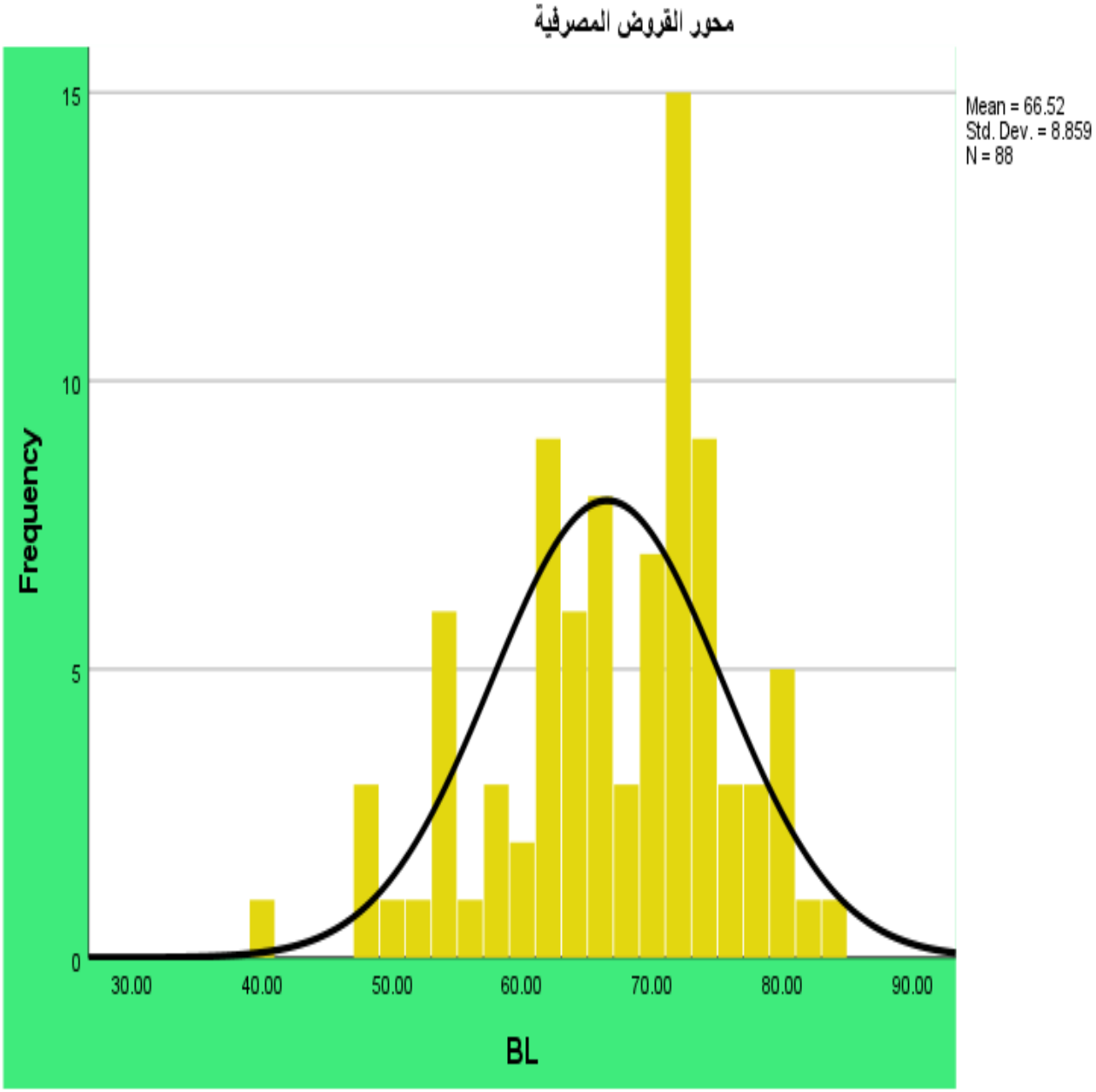

المصدر : مخرجات البرنامج (spss v.27)

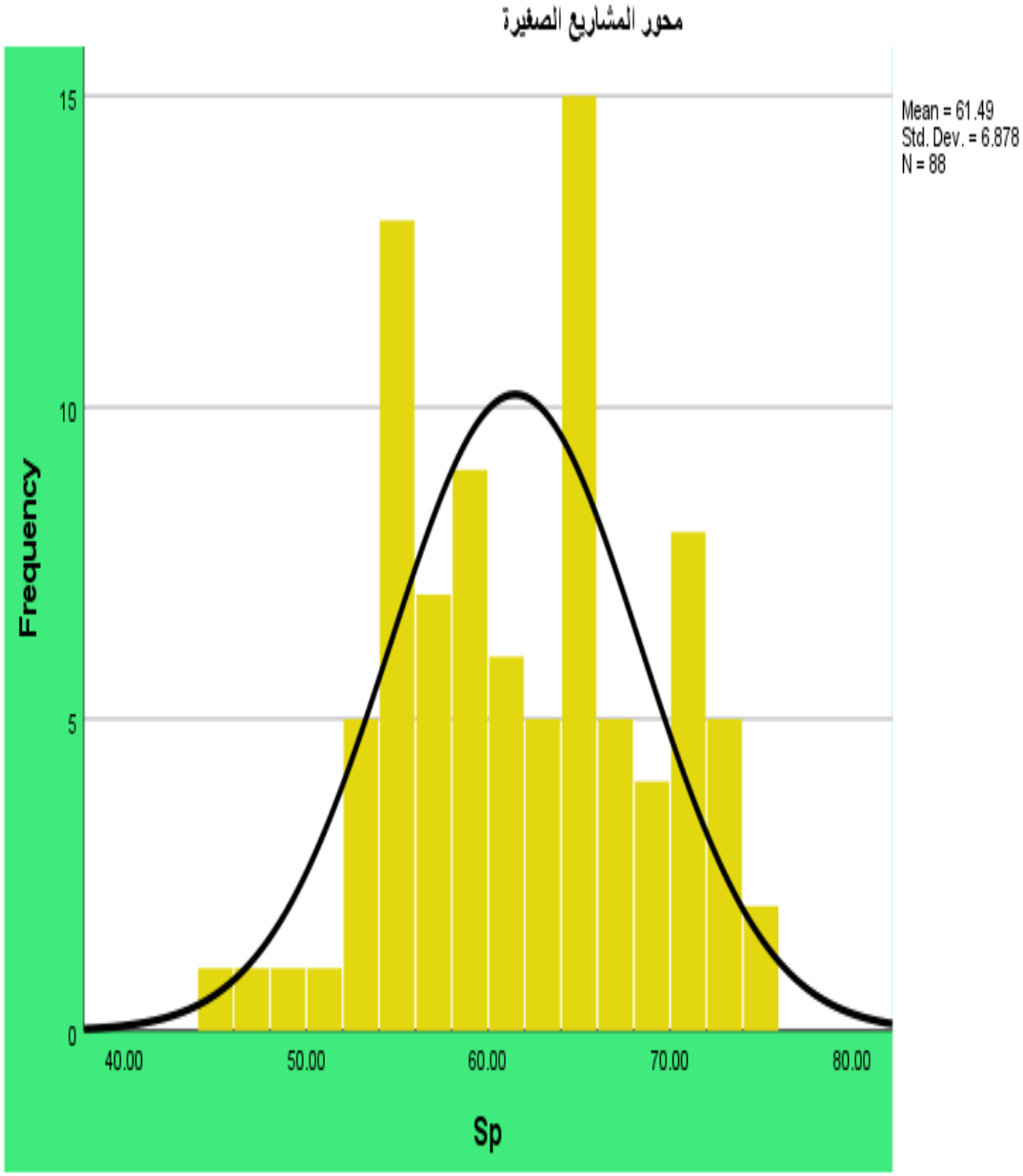

الشكل (7) منحنى التوزع الطبيعي لاعتدالية التوزيع لمتغير المشاريع الصغيرة

المصدر : مخرجات البرنامج (spss v.27)

رابعًا- اختبار ثبات الاستبانة

يستخدم الباحثون اختبار أداة ثبات المقياس لمعرفة قدرة المقياس على إعطاء نتائج متشابهة عند إعادة توزيعه على العينة نفسها وفي نقطتين زمنيتين مختلفتين. ويعني ذلك أن الأسئلة يتم اختبار الاتساق الداخلي لها ضمن مدد زمنية مختلفة، أو أنها قد تعطي النتائج نفسها أو نتائج قد تكون متقاربة **(القحطاني ،2020، 191)**. ويتضح من الجدول (6) أن قيم معامل كرونباخ الفا للمتغيرات الرئيسية في الدراسة والأبعاد الفرعية لها تراوحت ما بين (771 – 966)، ومن ثم فإن هذه القيم تعد مقبولة وجيدة في الدراسات الوصفية لأنها قيم عالية مقارنة بقيم معامل كرونباخ الفا المعيارية البالغة (0.70).

الجدول (6) اختبار ثبات أداة المقياس

ت	المتغيرات والأبعاد	معامل كرونباخ الفا
1	**القروض المصرفية**	**0.847**
	حجم القرض	0.921
	سعر الفائدة	0.897
	مدة الاقراض	0.852
2	**المشاريع الصغيرة**	**0.966**
	حجم المشروع	0.771
	طبيعة المشروع	0.851
	ربحية المشروع	0.877

المصدر إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v.27

خامسا – اختبار الاتساق الداخلي :

إن الهدف من هذا الاختبار هو معرفة مدى وجود اتساق داخلي أو ارتباط داخلي بين محاور الدراسة أبعادها الفرعية وسنقوم باعتماد معامل ارتباط (Pearson) لمعرفة الارتباطات المعنوية بين

تلك المحاور والأبعاد وفقراتها . وتبين نتائج الاختبار وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوى معنوية (0.01) بين المتغيرات والفقرات من جهة، والأبعاد والفقرات من جهة أخرى ،وتراوحت بين(**968. – **427.) ومن ثم فان هذا يدل على وجود اتساق داخلي قوي على مستوى مقاييس الدراسة والجدول التالي يوضح قيم معاملات الارتباط بين محاور المقياس والمتغيرات والأبعاد .

الجدول (7) الاتساق الداخلي بين فقرات المقياس وابعاده الفرعية

الفقرة	ارتباط الفقرة بالبعد	ارتباط الفقرة بالمتغير	الفقرة	ارتباط الفقرة بالبعد	ارتباط الفقرة بالمتغير
LS1	.654**	.427**	PS1	.834**	.747**
LS2	.724**	.642**	PS2	.965**	.882**
LS3	.824**	.784**	PS3	.854**	.727**
LS4	.766**	.681**	PS4	.798**	.681**
LS5	.921**	.789**	PS5	.871**	.624**
IR1	.874**	.643**	PN1	.890**	.723**
IR2	.851**	.758**	PN2	.954**	.768**
IR3	.968**	.865**	PN3	.749**	.698**
IR4	.864**	.764**	PN4	.837**	.719**
IR5	.734**	.685**	PN5	.925**	.872**
LD1	.780**	.742**	PP1	.911**	.865**
LD2	.819**	.780**	PP2	.897**	.710**
LD3	.760**	.591**	PP3	.827**	.681**
LD4	.891**	.734**	PP4	.791**	.667**
LD5	.798**	.699**	PP5	.864**	.725**

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01)

*الارتباط دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05) .

المبحث الثاني

الوصف الإحصائي لمتغيرات نموذج البحث

توطئة:

يتضمن هذا المبحث تشخيص متغيرات الدراسة ووصفها وأبعادها الفرعية في بيئة التطبيق (المستفيدون من القروض المصرفية في محافظة بابل). وسيمثل هذا المبحث عرض نتائج تحليل الإجابات للعينة المبحوثة. ويتعلق الوصف الإحصائي بالمتوسطات والانحرافات المعيارية، والتي يكون من طريقها الاستدلال على طبيعة التوافر للمتغير المستقل (القروض المصرفية) والمتغير التابع (المشاريع الصغيرة الخاصة) والأبعاد الفرعية لهما.

أولاً- وصف متغير القروض المصرفية وتشخيصه

بهدف التحديد الأفضل لمستوى إجابات عينة الأفراد، اعتمد الباحث على رأي (Dewberry,2004:15) في تحديد مستويات المقارنة للفئات، كما هو موضح في الجدول (8).

تسلسل الفئة	مدى الفئة	مستوى الفئة
1	1-1.81	منخفض جدا
2	1.81 – 2.60	منخفض
3	2.61 – 3.40	معتدل
4	3.41 – 4.20	مرتفع
5	4.21 – 5.00	مرتفع جدا

Source: dewberry. C. (2004). statistical methods organizational research: theory and practice. psychology press.p.15.

إن الوصف الإحصائي للمتغير يتضمن وصف الأبعاد بفقراتها، ومن ثم وصف كل الأبعاد بمتغيراتها. وبذلك سيتضمن وصف متغير القروض المصرفية وتشخيصه فقرتين؛ الأولى تتعلق بالوصف الإحصائي التفصيلي لفقرات وأبعاد هذا المتغير، وستتناول الفقرة الثانية الوصف الإحصائي الإجمالي، كما يأتي:

1 – وصف متغير القروض المصرفية وتشخيصه تفصيليًا، وكما يأتي:

تتضمن هذه الفقرة وصفًا إحصائيا لفقرات وأبعاد متغير القروض المصرفية بالتفصيل، وكما يأتي:

أ- وصف بعد حجم القرض وتشخيصه.

يتضمن الجدول (9) نتائج التحليل الوصفي لبعد حجم القرض، والذي تم قياسه بخمس فقرات. وقد حقق هذا البعد وسطًا حسابيًا بمقدار (3.83) وانحرافًا معياريًا بمقدار (0.82)، والنسبة المئوية (76.6)، ما يشير إلى توافق كبير في إجابات أفراد العينة، وهو بمستوى إجابة (مرتفع). وهذا يدل على اتفاق أفراد العينة محل الدراسة عن الفقرات المتعلقة بحجم القرض. وقد حصلت الفقرة الثانية التي محتواها (أشعر أن حجم القرض الحالي يضع ضغطًا ماليًا كبيرًا على مشروعي أو عليّ شخصيًا).

على وسط حسابي (3.94) وانحراف معياري بلغ (0.68)، وبلغت النسبة المئوية (78.8)، وهو بمستوى إجابة (مرتفع). وهذا يدل على أن نسبة الإجابات لهذه الفقرة كانت مرتفعة.

أما الفقرة الرابعة التي محتواها (أرى أن حجم القرض الحالي يتناسب مع قدرتي على السداد دون صعوبات مالية) فقد حصلت على أقل وسط حسابي، فقد بلغ (3.68) وانحراف معياري مقداره (1.09)، والنسبة المئوية بلغت (73.6). وعلى الرغم من أن هذه الفقرة قد حصلت على أقل معدل من بين فقرات هذا البعد، إلا أنها ما زالت تتمتع بمستوى إجابات مرتفع بحسب إجابات أفراد العينة.

الجدول(9) الإحصاءات الوصفية لبعد حجم القرض

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الإجابة	الأهمية الترتيبية
1	أرى أن حجم القرض الذي حصلت عليه كـافٍ لتحقيق أهـداف مشـــروعي أو احتياجاتي المالية.	3.82	0.73	76.4	مرتفع	3
2	أشعر أن حجم القرض الحالي يضع ضغطًا ماليًا كبيرًا على مشروعي أو عليّ شخصيًا.	3.94	0.68	78.8	مرتفع	1
3	أعتقد أن زيادة حجم القرض كانت ستساهم في تحسين فرص نجاح مشروعي.	3.93	0.7	78.6	مرتفع	2
4	أرى أن حجم القرض الحالي يتناسب مع قدرتي على السداد دون صعوبات مالية	3.68	1.09	73.6	مرتفع	5
5	أشعر أن حجم القرض يؤثر على خططي التوسعية أو الاستثمارية المستقبلية.	3.76	0.8	75.2	مرتفع	4
المعدل العام لبعد حجم القرض		3.83	0.82	76.6	مرتفع	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج المعالج العربي في الإحصاء الاجتماعي(APSS 1.0)

ب – وصف بعد سعر الفائدة وتشخيصه.

يتضمن الجدول (10) نتائج التحليل الوصفي لبعد سعر الفائدة، والذي تم قياسه بخمس فقرات. وقد حقق هذا البعد وسطًا حسابيًا بمقدار (3.98) وانحرافًا معياريًا بمقدار (0.86)، والنسبة المئوية (79.6)، ما يشير إلى توافق كبير في إجابات أفراد العينة، وهو بمستوى إجابة (مرتفع). وهذا يدل على أن اتفاق أفراد العينة محل الدراسة عن الفقرات المتعلقة ببعد سعر الفائدة قد حصل على تقييم إيجابي قوي، ما يدل على أن المستجيبين والمستفيدين من القروض المصرفية لديهم آراء إيجابية بشأن تأثير سعر الفائدة على مشاريعهم، وان أسعار الفائدة تعد مقبولة إلى حد ما وعلى الرغم من الرضا المعتدل ، هناك حاجة لتخفيض أسعار الفائدة في بعض الحالات ،خاصة للمشاريع التي تواجه صعوبات في تحقيق أرباح كافية لتغطية الفائدة. وقد حصلت الفقرة الرابعة التي محتواها (أشعر أن سعر الفائدة الحالي يزيد من العبء المالي على مشروعي أو عليّ شخصيًا) على وسط حسابي (4.06) وانحراف معياري بلغ (0.66)، وبلغت النسبة المئوية (81.2)، وهو بمستوى إجابة (مرتفع)، وهذا يدل على أن نسبة الإجابات لهذه الفقرة كانت مرتفعة.

أما الفقرة الخامسة التي محتواها (أرى أن سعر الفائدة على القرض مناسب مقارنة بأسعار الفائدة في السوق.) فقد حصلت على أقل وسط حسابي، فقد بلغ (3.90) وانحراف معياري مقداره (0.68) والنسبة المئوية بلغت (79.6). وعلى الرغم من أن هذه الفقرة قد حصلت على أقل معدل من بين فقرات هذا البعد، إلا أنها ما زالت تتمتع بمستوى إجابات مرتفع حسب إجابات أفراد العينة.

الجدول (10) الوصف الاحصائي لبعد سعر الفائدة

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الإجابة	الأهمية الترتيبية
1	أشعر أن سعر الفائدة يؤثر على قراراتي المالية المستقبلية	3.98	0.67	79.6	مرتفع	3
2	أرى أن سعر الفائدة الحالي يتناسب مع المخاطر المرتبطة بمشروعي أو وضعي المالي.	3.93	0.67	78.6	مرتفع	4

3	أعتقد أن سعر فائدة أقل كان سيحسن من فرص نجاح مشروعي	4.06	0.68	81.2	مرتفع	2
4	أشعر أن سعر الفائدة الحالي يزيد من العبء المالي على مشروعي أو عليّ شخصيًا.	4.06	0.66	81.2	مرتفع	1
5	أرى أن سعر الفائدة على القرض مناسب مقارنة بأسعار الفائدة في السوق.	3.90	0.67	78	مرتفع	5
المعدل العام لبعد سعر الفائدة		3.98	0.68	79.6	مرتفع	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج المعالج العربي في الإحصاء الاجتماعي(APSS 1.0)

ج – وصف وتشخيص بعد مدة الاقراض

يتضمن الجدول (11) نتائج التحليل الوصفي لبعد مدة الاقراض، والذي تم قياسه بخمس فقرات، وقد حقق هذا البعد وسطاً حسابياً بمقدار (3.87) وانحرافاً معيارياً بمقدار (0.78)، والنسبة المئوية (77.4). وذلك يشير إلى توافق كبير في إجابات أفراد العينة، وهو بمستوى إجابة (مرتفع)، وهو يدل على أن اتفاق أفراد العينة محل الدراسة عن الفقرات المتعلقة ببعد مدة الاقراض، وقد حصلت الفقرة الأولى التي محتواها (أعتقد أن مدة الاقراض الطويلة تخفف من العبء المالي الشهري عليّ) على وسط حسابي (3.99) وانحراف معياري بلغ (0.77)، وبلغت النسبة المئوية (79.8) وهو بمستوى إجابة (مرتفع). وهذا يدل على أن نسبة الإجابات لهذه الفقرة كانت مرتفعة.

أما الفقرة الثالثة التي محتواها (أرى أن مدة الاقراض مناسبة لاحتياجاتي المالية أو مشروعي.) فقد حصلت على أقل وسط حسابي، فقد بلغ (3.67) وانحراف معياري مقداره (0.81)، والنسبة المئوية

بلغت (75.2). وعلى الرغم من أن هذه الفقرة قد حصلت على أقل معدل من بين فقرات هذا البعد، إلا أنها ما زالت تتمتع بمستوى إجابات مرتفع أيضاً.

الجدول (11) الإحصاءات الوصفية لبعد مدة الاقراض

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الإجابة	الأهمية الترتيبية
1	أعتقد أن مدة الاقراض الطويلة تخفف من العبء المالي الشهري عليّ.	3.99	0.77	79.8	مرتفع	1
2	أشعر أن مدة الاقراض تسمح لي بتسديد المبلغ بشكل مريح دون ضغوط مالية.	3.91	0.67	78.2	مرتفع	3
3	أرى أن مدة الاقراض مناسبة لاحتياجاتي المالية أو مشروعي.	3.67	0.81	75.2	مرتفع	5
4	أرى أن مدة الاقراض القصيرة كانت ستؤثر سلبًا على سيولة مشروعي	3.97	0.71	79.4	مرتفع	2
5	أشعر أن مدة الاقراض الحالية تتناسب مع فترة تحقيق الإيرادات المتوقعة	3.74	0.9	74.8	مرتفع	4
المعدل العام لبعد مدة الاقراض		3.87	0.78	77.4	مرتفع	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج المعالج العربي في الإحصاء الاجتماعي(APSS 1.0)

ثانيًا–وصف متغير القروض المصرفية وتشخيصه إجمالًا

ستتضمن هذه الفقرة وصفًا إحصائيا لمتغير القروض المصرفية بأبعاده الفرعية على المستوى الإجمالي. ويظهر الجدول (12) الوصف الإحصائي لمتغير القروض المصرفية بأبعاده الثلاثة. وقد بلغ الوسط الحسابي للمتغير ككل (3.89)، مما يشير الى أن المشاركين يرون أن متغير القروض المصرفية وابعاده ذات أهمية متوسطة الى عالية. وقد بلغ الانحراف المعياري (0.76)، مما يشير الى أن استجابات المشاركين كانت متقاربة ومتجانسة، مع وجود تشتت منخفض في الآراء. والنسبة المئوية (77.8)، مما يعكس ان غالبية المشاركين لديهم رأي إيجابي او متوسط تجاه متغير القروض المصرفية وابعاده. وتشير هذه الإجابات إلى أن هناك توافقًا كبيرًا في إجابات المستجيبين وبالمجمل، فإن أبعاد هذا المحور أظهرت أن هناك رضا بين المستجيبين عن الأداء العام لهذه الجوانب المختلفة، وما يوضح دور القروض المصرفية من فعالية في تحقيق الأهداف التنموية والمالية للمشاريع الصغيرة.

وبالنسبة لترتيب الأبعاد الفرعية لمتغير القروض المصرفية، فقد جاءت كالتالي: (سعر الفائدة، مدة الاقراض، حجم القرض) على التوالي، وحسب آراء العينة المستجيبة، كما هو موضح في الجدول (10).

الجدول (12) وصف متغير القروض المصرفية وتشخيصه

ت	الأبعاد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الاجابة	الأهمية الترتيبية
1	حجم القرض	3.83	0.82	76.6	مرتفع	3
2	سعر الفائدة	3.98	0.68	79.6	مرتفع	1
3	مدة الاقراض	3.87	0.78	77.4	مرتفع	2

	المعدل	3.89	0.76	77.8	مرتفع	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج المعالج العربي في الإحصاء الاجتماعي(APSS 1.0)

ثانيا – وصف وتشخيص متغير المشاريع الصغيرة

سنتناول في هذه المرحلة وصف متغير المشاريع الصغيرة عبر فقرتين؛ الفقرة الأولى: ستتناول وصفًا وتشخيصًا لأبعاد وفقرات هذا المتغير تفصيليًا، والفقرة الثانية: فستتناول الوصف الإحصائي لأبعاد وفقرات هذا المتغير بشكل إجمالي.

أ – الوصف الإحصائي لبعد حجم المشروع

يتضمن الجدول (13) نتائج التحليل الوصفي لبعد حجم المشروع، الذي تم قياسه بخمس فقرات. وقد حقق هذا البعد وسطًا حسابيًا بمقدار (4.09) وانحرافًا معياريًا بمقدار (0.67)، والنسبة المئوية (83.2)، ما يشير إلى توافق كبير في إجابات أفراد العينة، وهو بمستوى إجابة (مرتفع). يدل ذلك على اتفاق أفراد العينة محل الدراسة حول الفقرات المتعلقة ببعد حجم المشروع ومتغير المشاريع الصغيرة، وما يعكسه الوسط الحسابي في هذه الإجابات عن شعور المستجيبين الجيد حول إمكانية أن تحقق مشاريعهم نجاحًا كبيرًا في المستقبل، وأن هناك فرصًا حقيقية لإمكانية توسيع نطاق مشاريعهم. وقد حصلت الفقرة الثالثة، التي محتواها (أعتقد أن زيادة حجم المشروع كانت ستساهم في تحقيق أرباح أكبر)، على وسط حسابي (4.13) وانحراف معياري بلغ (0.66)، وبلغت النسبة المئوية (86.2)، وهو بمستوى إجابة (مرتفع جدًا)، وهذا يدل على أن نسبة الإجابات لهذه الفقرة كانت مرتفعة.

أما الفقرة الثانية، التي محتواها (أرى أن حجم المشروع الحالي يتناسب مع الموارد المالية والبشرية المتاحة لدي.) قد حصلت على أقل وسط حسابي، فقد بلغ (4.03) وانحراف معياري مقداره (0.79)

والنسبة المئوية بلغت (80.6). وعلى الرغم من أن هذه الفقرة قد حصلت على أقل معدل من بين فقرات هذا البعد، إلا أنها ما زالت تتمتع بمستوى إجابات مرتفع حسب إجابات أفراد العينة.

الجدول(13) الإحصاءات الوصفية لبعد حجم المشروع

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الإجابة	الأهمية الترتيبية
1	أشعر أن حجم المشروع يؤثر بشكل مباشر على قدرتي على التوسع في المستقبل	4.12	0.7	82.4	مرتفع	3
2	أرى أن حجم المشروع الحالي يتناسب مع الموارد المالية والبشرية المتاحة لدي.	4.03	0.79	80.6	مرتفع	5
3	أعتقد أن زيادة حجم المشروع كانت ستساهم في تحقيق أرباح أكبر	4.31	0.66	86.2	مرتفع جدا	1
4	أشعر أن حجم المشروع الحالي يسمح لي بإدارة العمليات بفعالية دون تعقيدات.	4.09	0.67	81.8	مرتفع	4
5	أرى أن حجم مشروعي الحالي مناسب لتحقيق أهدافي التجارية.	4.24	0.66	84.8	مرتفع جدا	2
المعدل العام لبعد حجم المشروع		4.16	0.7	83.2	مرتفع	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج المعالج العربي في الإحصاء الاجتماعي(APSS 1.0)

ب – الوصف الإحصائي لبعد طبيعة المشروع

يتضمن الجدول (14) نتائج التحليل الوصفي لبعد طبيعة المشروع، والذي تم قياسه بخمس فقرات. وقد حقق هذا البعد وسطًا حسابيًا بمقدار (4.14) وانحرافًا معياريًا بمقدار (0.7)، والنسبة المئوية (82.8)، ما يشير إلى توافق كبير في إجابات أفراد العينة، وهو بمستوى إجابة (مرتفع). ويشير الوسط الحسابي المرتفع والانحراف المعياري المنخفض إلى التقييم الإيجابي والتوافق الكبير بين آراء العينة المدروسة، ما يعبر عن أهمية طبيعة المشروع في نجاح المشاريع الصغيرة. وقد حصلت الفقرة الثانية التي محتواها (أرى أن طبيعة مشروعي تتناسب مع مهاراتي وخبراتي الشخصية) على وسط حسابي (4.28) وانحراف معياري بلغ (0.67)، وبلغت النسبة المئوية (85.6)، وهو بمستوى إجابة (مرتفع جداً). وهذا يدل على أن نسبة الإجابات لهذه الفقرة كانت مرتفعة.

أما الفقرة الخامسة التي محتواها (أرى أن طبيعة المشروع تتطلب موارد قد تكون صعبة التوفير في بعض الأحيان) فقد حصلت على أقل وسط حسابي، فقد بلغ (3.95) وانحراف معياري مقداره (0.67)، والنسبة المئوية بلغت (79). وعلى الرغم من أن هذه الفقرة قد حصلت على أقل معدل من بين فقرات هذا البعد، إلا أنها ما زالت تتمتع بمستوى إجابات مرتفع أيضاً.

الجدول(14) الإحصاءات الوصفية لبعد طبيعة المشروع

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الإجابة	الأهمية الترتيبية
1	أشعر أن طبيعة المشروع الحالي تلبي احتياجات السوق المستهدف بشكل جيد.	4.3	0.66	86	مرتفع	2
2	أرى أن طبيعة مشروعي تتناسب مع مهاراتي وخبراتي الشخصية.	4.28	0.67	85.6	مرتفع جدا	1
3	أعتقد أن طبيعة المشروع تسمح لي بالابتكار والتطوير المستمر	4.2	0.66	84	مرتفع	3

4	أشعر أن طبيعة المشروع تساعدني على بناء سمعة جيدة في السوق	3.97	0.75	79.4	مرتفع	4
5	أرى أن طبيعة المشروع تتطلب موارد قد تكون صعبة التوفير في بعض الأحيان	3.95	0.67	79	مرتفع	5
المعدل العام لبعد طبيعة المشروع		4.14	0.7	82.8	مرتفع	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج المعالج العربي في الإحصاء الاجتماعي(APSS 1.0)

ج – وصف وتشخيص بعد ربحية المشروع

يتضمن الجدول (15) نتائج التحليل الوصفي لبعد ربحية المشروع، والذي تم قياسه بخمس فقرات. وقد حقق هذا البعد وسطًا حسابيًا بمقدار (4) وانحرافًا معياريًا بمقدار (0.81)، والنسبة المئوية (80). وتشير هذه النتائج بدورها إلى أن ربحية المشروع تعد عوامل مهمة ورئيسية تسهم في نجاح مشاريعهم، وهذا يبدو واضحًا من إجابات العينة، إذ يدل الوسط الحسابي المرتفع والنسبة المئوية العالية على رضا عام وثقة كبيرة من أن هذه العوامل لها دور فعال في دعم ونجاح المشاريع. وقد حصلت الفقرة الرابعة، التي محتواها (أشعر أن تكاليف التشغيل تؤثر سلبًا على ربحية المشروع)، على أعلى إجابات وحققت وسطًا حسابيًا (4.2) وانحرافًا معياريًا بلغ (0.57)، وبلغت النسبة المئوية (84)، وهو بمستوى إجابة (مرتفع). وهذا يدل على أن نسبة الإجابات لهذه الفقرة كانت مرتفعة.

أما الفقرة الثالثة التي محتواها (أرى أن مشروعي يحقق أرباحًا مرضية في الوقت الحالي.) فقد حصلت على أقل وسط حسابي، فقد بلغ (3.68) وانحراف معياري مقداره (0.95) والنسبة المئوية بلغت (73.6). وعلى الرغم من أن هذه الفقرة قد حصلت على أقل معدل من بين فقرات هذا البعد، إلا أنها ما زالت تتمتع بمستوى إجابات مرتفع أيضًا.

الجدول(15) الإحصاءات الوصفية لبعد ربحية المشروع

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الإجابة	الأهمية الترتيبية
1	أشعر أن التحكم في المصروفات يساهم بشكل كبير في زيادة الأرباح.	4.2	0.57	84	مرتفع	3
2	أرى أن الأسعار التي أطرحها للمنتجات/الخدمات تعزز ربحية المشروع.	3.84	0.88	76.8	مرتفع	4
3	أرى أن مشروعي يحقق أرباحًا مرضية في الوقت الحالي.	3.68	0.95	73.6	مرتفع	5
4	أشعر أن تكاليف التشغيل تؤثر سلبًا على ربحية المشروع	4.19	0.70	83.8	مرتفع	1
5	أعتقد أن زيادة المبيعات ستؤدي إلى تحسين ربحية المشروع.	4.06	0.79	81.2	مرتفع	2
	المعدل العام لبعد ربحية المشروع	4.3	0.81	80	مرتفع	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج المعالج العربي في الإحصاء الاجتماعي(APSS 1.0)

ثانياً- وصف متغير المشاريع الصغيرة وتشخيصه إجمالاً

تتضمن هذه الفقرة وصفًا إحصائيا لمتغير المشاريع الصغيرة مع أبعاده الفرعية بشكل إجمالي، إذ يظهر الجدول (16) نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغير المشاريع الصغيرة، والذي تم قياسه بخمسة أبعاد ميدانية. وقد بلغ الوسط الحسابي الكلي لهذا المتغير (4.1) والانحراف المعياري (0.7)، وقد بلغت النسبة المئوية (82). وتشير هذه النتائج إلى الرضا العالي للأفراد المستجيبين للأبعاد الثلاثة. وتظهر هذه النتائج أن المشاريع الصغيرة تتمتع بفرص كبيرة للنجاح والتوسع، وتستفيد بشكل كبير من

طبيعة المشروع الجيدة، وكذلك من ربحية المشروع الإيجابية. وبالنسبة لترتيب الأبعاد الفرعية لمتغير المشاريع الصغيرة، فقد جاءت كالتالي: (حجم المشروع، طبيعة المشروع، ربحية المشروع) على التوالي، وبحسب آراء العينة المستجيبة كما موضح في الجدول (14)

الجدول (16) وصف وتشخيص متغير المشاريع الصغيرة اجمالا

ت	الأبعاد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الاجابة	الأهمية الترتيبية
1	حجم المشروع	4.16	0.7	83.2	مرتفع	1
2	طبيعة المشروع	4.14	0.7	82.8	مرتفع	2
3	ربحية المشروع	4.3	0.81	80	مرتفع	3
	المعدل	4.1	0.7	82	مرتفع	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج المعالج العربي في الإحصاء الاجتماعي(APSS 1.0)

المبحث الثالث

اختبار فرضيات الدراسة

توطئة:

يتضمن هذا المبحث العرض الموجز لاختبار فرضيات البحث وتحليل النتائج وتفسيرها عبر تحليل الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث.

أولاً-اختبار فرضيات الارتباط:

ويتعلق هذا الجزء من المبحث بالتحقق من المستوى الذي يظهر به متغير ما ويتوافق ذلك مع وجود متغير مستجيب آخر، وسنعتمد على معامل الارتباط بيرسون للقيام بإجراء الفرضيات وعلاقات الارتباط بين متغيرات البحث والأبعاد الفرعية لها. وتمثل المتغيرات الرئيسية للبحث (القروض المصرفية، المشاريع الصغيرة). ومن أجل تحديد قوة العلاقة والارتباط، فإذا كانت قيمة الارتباط بين ± (0.71-0.99) تعبر عن مستوى ارتباط عالٍ جداً أو قوي جداً بالاتجاه العكسي أو الطردي، أما إذا كانت بين ± (0.31-0.70) فهي تعبر عن ارتباط عالٍ أو قوي بالاتجاهين أيضاً، أما إذا كانت قيمة الارتباط بين ± (0-0.30) فعلاقة الارتباط تكون منخفضة أو ضعيفة بالاتجاه الطردي أو العكسي. أما إذا كانت قيمة الارتباط عند ±1 فهي تدل على ارتباط تام طردي أو عكسي بين المتغيرين .اما إذا كانت قيمة الارتباط تساوي(0) فهي بذلك تدل على عدم وجود ارتباط بين المتغيرين . (Sunders.2009.459)

1- اختبار فرضية الارتباط الرئيسية الأولى:

يتضح من الجدول (17) وجود علاقة الارتباط بين متغير القروض المصرفية والمشاريع الصغيرة، إذ كانت علاقة الارتباط إيجابية وبلغت (**0.723**)، ما يدل على مستوى ارتباط قوي. كما بلغ مستوى معنويتها (Sig=0.000 < 0.01). فضلاً عن ذلك، تشير علامة النجمتين إلى أن القيمة الخاصة بالارتباط ترتبط بـ (t) المحسوبة. عبر مقارنة البرنامج لقيمة ا(t) لمحسوبة مع قيمتها الجدولية، نجد أنه عندما تكون القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، فإن ذلك يعني أن مستوى

الثقة بهذه القيمة كان (0.99)، أي أنها قبلت بحدود معنوية (0.01). ويتضح أيضاً أن العلاقة كانت طردية باتجاهها، وذلك لعدم ظهور إشارة سالبة على القيمة.

جدول (17) علاقة الارتباط بين متغير القروض المصرفية بأبعاده والمشاريع الصغيرة

Correlations						
		القروض المصرفية	حجم القرض	سعر الفائدة	مدة الاقراض	المشاريع الصغيرة
القروض المصرفية	Pearson Correlation	1	.925**	.896**	.937**	.723**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
	N	88	88	88	88	88
حجم القرض	Pearson Correlation	.925**	1	.742**	.812**	.616**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000
	N	88	88	88	88	88
سعر الفائدة	Pearson Correlation	.896**	.742**	1	.829**	.617**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000
	N	88	88	88	88	88
مدة الاقراض	Pearson Correlation	.937**	.812**	.829**	1	.725**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000
	N	88	88	88	88	88

المشاريع الصغيرة	Pearson Correlation	.723**	.616**	.617**	.725**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
	N	88	88	88	88	88
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).						

المصدر : مخرجات برنامج spss

وللفرضية فرضيات فرعية وهي:

أ- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

يشير محتوى الفرضية الفرعية الأولى إلى (توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين بعد حجم القرض ومتغير المشاريع الصغيرة).

يظهر الجدول (17) وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين بعد حجم القرض ومتغير المشاريع الصغيرة، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (**925) وبمستوى علاقة ارتباط قوية، ومستوى معنويتها قد بلغ (Sig=000<0.01). فضلاً على الدلالة عبر علامة النجمتين التي تكون أعلى القيمة الخاصة بالارتباط والتي ترتبط بـ t المحسوبة. فعبر مقارنة البرنامج لقيمة t المحسوبة وقيمتها الجدولية، فعندما تكون القيمة أكبر من القيمة الجدولية، فهي تعني بذلك أن مستوى الثقة بهذه القيمة كان (0.99)، أي إنها قبلت بحدود معنوية (0.01). ويتضح أيضاً أن العلاقة كانت طردية باتجاهها، وذلك لعدم ظهور إشارة سالبة على القيمة.

ب-اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

يشير محتوى الفرضية الفرعية الأولى إلى (توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين بعد سعر الفائدة ومتغير المشاريع الصغيرة).

يظهر الجدول (17) وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين بعد سعر الفائدة ومتغير المشاريع الصغيرة، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (**896) بمستوى علاقة ارتباط قوية، ومستوى معنويتها قد بلغ (Sig=000<0.01). فضلاً على الدلالة عبر علامة النجمتين التي تكون أعلى القيمة الخاصة بالارتباط والتي ترتبط بـ t المحسوبة. فعبر مقارنة البرنامج لقيمة t المحسوبة وقيمتها الجدولية، فعندما تكون القيمة أكبر من القيمة الجدولية، فهي تعني بذلك أن مستوى الثقة بهذه القيمة كان (0.99)، أي إنها قبلت بحدود معنوية (0.01). ويتضح أيضًا أن العلاقة كانت طردية باتجاهها، وذلك لعدم ظهور إشارة سالبة على القيمة.

ت-اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

يشير محتوى الفرضية الفرعية الأولى إلى (توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين بعد مدة الاقراض ومتغير المشاريع الصغيرة).

يظهر الجدول (17) وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين بعد مدة الإقراض ومتغير المشاريع الصغيرة، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (**937) وبمستوى علاقة ارتباط قوية، ومستوى معنويتها قد بلغ (Sig=000<0.01). فضلاً على الدلالة عبر علامة النجمتين التي تكون أعلى القيمة الخاصة بالارتباط والتي ترتبط بـ t المحسوبة. فعبر مقارنة البرنامج لقيمة t المحسوبة وقيمتها الجدولية، فعندما تكون القيمة أكبر من القيمة الجدولية، فهي تعني بذلك أن مستوى الثقة بهذه القيمة كان (0.99)، أي إنها قبلت بحدود معنوية (0.01). ويتضح أيضاً أن العلاقة كانت طردية باتجاهها، وذلك لعدم ظهور إشارة سالبة على القيمة.

2- اختبار فرضيات التأثير

في هذه الفقرة، يتم تحديد تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع، وهو الهدف الأخير الذي يسعى هذا البحث لتحقيقه. ولقياس أثر القروض المصرفية على متغير المشاريع الصغيرة، سنستخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression Analysis). ومن أجل اختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط، استخدم الباحث أيضًا اختبار (F)، إذ يوجد تأثير معنوي إذا كانت

قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية، ولا يوجد تأثير إذا كانت قيمة(F) المحسوبة أصغر من قيمة (F) الجدولية عند المستوى 0.01. ومن طريق استعمال برنامج SPSS v.27، ستكون فرضيتنا بحسب الآتي:

فرضية العدم H0: لا يوجد أثر للقروض المصرفية على المشاريع الصغيرة.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر للقروض المصرفية على المشاريع الصغيرة.

أولاً: إن قيمة (F) المحسوبة للنموذج قد بلغت (94.158) عند مستوى دلالة (0.001). وبناءً على ذلك، تقبل الفرضية البديلة وترفض فرضية العدم، وهذا يعني أنه يوجد تأثير للقروض المصرفية على المشاريع الصغيرة، وبدرجة ثقة بلغت (99%).

جدول (18)

قيمة(F) المحسوبة لعلاقة التأثير بين متغير القروض المصرفية والمشاريع الصغيرة

(N=88)

ANOVA[a]						
Model		**Sum of Squares**	**df**	**Mean Square**	**F**	**Sig.**
1	Regression	2151.190	1	2151.190	94.158	.000[b]
	Residual	1964.798	86	22.846		
	Total	4115.989	87			
a. Dependent Variable: المشاريع الصغيرة						
b. Predictors: (Constant), القروض المصرفية						

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss V.27

ثانياً: يتضح من قيمة معامل الارتباط (R) أنها بلغت (0.723)، ما يشير إلى وجود علاقة قوية وإيجابية بين القروض المصرفية والمشاريع الصغيرة، إذ إنه كلما اقتربت القيمة من (1) كانت العلاقة أقوى، ما يعزز الفرضية بأن القروض المصرفية تؤثر بشكل مباشر على المشاريع الصغيرة. وقيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.523)، وتفسر هذه القيمة أن القروض المصرفية تفسر ما نسبته 52.3% من التغيرات التي تحدث في المشاريع الصغيرة، أما النسبة المتبقية وهي 47.7% فهي عوامل أخرى غير داخلة في نموذج الدراسة.

جدول (19)

قيمة (R^2) المحسوبة لعلاقة التأثير بين القروض المصرفية والمشاريع الصغيرة

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.723[a]	.523	.517	4.77980
a. Predictors: (Constant), القروض المصرفية				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss V.27

ثالثًا: يتضح من قيمة معامل الميل الحدي (B) البالغ (561) أنه يفسر أن زيادة مستويات توافر القروض المصرفية بمقدار وحدة واحدة من الانحرافات المعيارية ستؤدي إلى زيادة المشاريع الصغيرة بنسبة 56%. وإن قيمة Sig الخاصة بمعامل الميل الحدي أقل من 0.001، ما يعني أن تأثير المتغير المستقل على المتغير المعتمد دال إحصائيا عند مستوى ثقة 99%. إذاً، وبناءً على ذلك، تقبل الفرضية البديلة وترفض فرضية العدم.

جدول (20)

قيمة (B) المحسوبة لعلاقة التأثير بين متغير القروض المصرفية والمشاريع الصغيرة

(N=88)

Coefficients[a]								
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	24.150	3.882		6.22	.000		
	القروض المصرفية	.561	.058	.723	9.74	.000	1.000	1.000
a. Dependent Variable: المشاريع الصغيرة								

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss V.27

ومن الفرضية الرئيسية تنبثق الفرضيات الفرعية الآتية:

1- الفرضية الفرعية الأولى:-

يشير محتوى الفرضية الفرعية الأولى إلى (توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين بعد حجم القرض ومتغير المشاريع الصغيرة). وتظهر نتائج الجداول ما يأتي:

أ- إن قيمة (F) المحسوبة للنموذج قد بلغت (52.563) وعند مستوى دلالة (0.001). وبناءً على ذلك، تقبل الفرضية البديلة وترفض فرضية العدم، وهذا يعني أنه يوجد علاقة تأثير لبعد حجم القرض على المشاريع الصغيرة وبدرجة ثقة بلغت (99%).

جدول (21)

قيمة (F)المحسوبة لعلاقة التأثير بين بعد حجم القرض ومتغير المشاريع الصغيرة

(N=88)

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1561.377	1	1561.377	52.563	.000[b]
	Residual	2554.612	86	29.705		
	Total	4115.989	87			
a. Dependent Variable: المشاريع الصغيرة						
b. Predictors: (Constant), حجم القرض						

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss V.27

ب- يتضح من قيمة معامل الارتباط (R) أنها بلغت (0.616)، ما يشير إلى وجود علاقة قوية وإيجابية بين بعد حجم القرض والمشاريع الصغيرة، إذ إنه كلما اقتربت القيمة من (1) كانت العلاقة أقوى، ما يعزز الفرضية بأن حجم القرض يؤثر بشكل مباشر على المشاريع الصغيرة. وقيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.379)، وتفسر هذه القيمة أن حجم القرض يفسر ما نسبته 37.9% من التغيرات التي تحدث في المشاريع الصغيرة، أما النسبة المتبقية وهي 62.1% فهي عوامل أخرى غير داخلة في نموذج الدراسة.

جدول (22)

قيمة (R^2) المحسوبة لعلاقة التأثير بين بعد حجم القرض ومتغير المشاريع الصغيرة

(N=88)

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.616[a]	.379	.372	5.45021
a. Predictors: (Constant), حجم القرض				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss V.27

ث- يتضح من قيمة معامل الميل الحدي (B) البالغ (0.421) أنه يفسر أن الزيادة في بعد حجم القرض بمقدار وحدة واحدة من الانحرافات المعيارية ستؤدي إلى زيادة المشاريع الصغيرة بنسبة 42%. وإن قيمة Sig الخاصة بمعامل الميل الحدي أقل من 0.001، ما يعني أن تأثير المتغير المستقل على المتغير المعتمد دال إحصائيا عند مستوى ثقة 99%. إذاً، وبناءً على ذلك، تقبل الفرضية البديلة وترفض فرضية العدم.

جدول (23)

قيمة (B) المحسوبة لعلاقة التأثير بين بعد حجم القرض ومتغير المشاريع الصغيرة

(N=88)

Coefficientsa						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	34.273	3.799		9.023	.000

	حجم القرض	.421	.196	.616	7.250	.000
a. Dependent Variable: المشاريع الصغيرة						

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss V.27

2- الفرضية الفرعية الثانية: -

يشير محتوى الفرضية الفرعية الثانية إلى (توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين بعد سعر الفائدة ومتغير المشاريع الصغيرة. وتظهر نتائج الجداول ما يأتي: -

أولاً: إن قيمة (F) المحسوبة للنموذج قد بلغت (52.860) وعند مستوى دلالة (0.001). وبناءً على ذلك، تقبل الفرضية البديلة وترفض فرضية العدم، وهذا يعني أنه يوجد علاقة تأثير لبعد سعر الفائدة ومتغير المشاريع الصغيرة، وبدرجة ثقة بلغت (99%).

جدول (24)

قيمة (F) المحسوبة لعلاقة التأثير بين بعد سعر الفائدة ومتغير المشاريع الصغيرة

(N=88)

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1566.837	1	1566.837	52.860	.000[b]
	Residual	2549.151	86	29.641		
	Total	4115.989	87			
a. Dependent Variable: المشاريع الصغيرة						

b. Predictors: (Constant), سعر الفائدة

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss V.27

ثانياً: يتضح من قيمة معامل الارتباط (R) أنها بلغت (0.617)، ما يشير إلى وجود علاقة قوية وإيجابية بين بعد سعر الفائدة والمشاريع الصغيرة، إذ إنه كلما اقتربت القيمة من (1) كانت العلاقة أقوى، ما يعزز الفرضية بأن بعد سعر الفائدة يؤثر بشكل مباشر على المشاريع الصغيرة. وقيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.381)، وتفسر هذه القيمة أن بعد سعر الفائدة يفسر ما نسبته 38% من التغيرات التي تحدث في المشاريع الصغيرة، أما النسبة المتبقية وهي 62% فهي عوامل أخرى غير داخلة في نموذج الدراسة.

جدول (25)

قيمة (R^2)المحسوبة لعلاقة التأثير بين بعد سعر الفائدة على المشروع ومتغير المشاريع الصغيرة

(N=88)

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.617[a]	.381	.373	5.44438
a. Predictors: (Constant), سعر الفائدة				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss V.27

ثالثًا: يتضح من قيمة معامل الميل الحدي (R^2) البالغ (0.4602) أن الزيادة في بعد سعر الفائدة بمقدار وحدة واحدة من الانحرافات المعيارية ستؤدي إلى زيادة المشاريع الصغيرة بنسبة 46%. كما أن قيمة Sig الخاصة بمعامل الميل الحدي أقل من 0.001، ما يعني أن تأثير المتغير

المستقل على المتغير المعتمد دال إحصائيا عند مستوى ثقة 99%. وبناءً على ذلك، تقبل الفرضية البديلة وترفض فرضية العدم.

جدول (26)

قيمة (B) المحسوبة لعلاقة التأثير بين بعد سعر الفائدة ومتغير المشاريع الصغيرة

(N=88)

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	28.299	4.602		6.15	.000
	سعر الفائدة	1.666	.229	.617	7.20	.000
a. Dependent Variable: المشاريع الصغيرة						

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss V.27

3- الفرضية الفرعية الثالثة:

يشير محتوى الفرضية الفرعية الثالثة إلى (توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين بعد مدة الاقراض ومتغير المشاريع الصغيرة).

وتظهر نتائج الجداول ما يأتي:

أ- إن قيمة (F) المحسوبة للنموذج قد بلغت (95.481) وعند مستوى دلالة (0.001). وبناءً على ذلك، تقبل الفرضية البديلة وترفض فرضية العدم، وهذا يعني أنه يوجد علاقة تأثير لبعد مدة الاقراض ومتغير المشاريع الصغيرة، وبدرجة ثقة بلغت (99%).

جدول (27)

قيمة (F)المحسوبة لعلاقة التأثير بين بعد مدة الاقراض ومتغير المشاريع الصغيرة

(N=88)

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2165.510	1	2165.510	95.481	.000[b]
	Residual	1950.479	86	22.680		
	Total	4115.989	87			
a. Dependent Variable: المشاريع الصغيرة						
b. Predictors: (Constant), مدة الاقراض						

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss V.27

ب- يتضح من قيمة معامل الارتباط (R) أنها بلغت (0.725)، ما يشير إلى وجود علاقة قوية وإيجابية بين بعد مدة الاقراض والمشاريع الصغيرة. إذ إنه كلما اقتربت القيمة من (1) كانت العلاقة أقوى، ما يعزز الفرضية بأن مدة الاقراض تؤثر بشكل مباشر على المشاريع الصغيرة. وقيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.526)، وتفسر هذه القيمة أن تأثير مدة الاقراض على المشروع يفسر ما نسبته 52.6% من التغيرات التي تحدث في المشاريع الصغيرة، أما النسبة المتبقية وهي 48.4% فهي عوامل أخرى غير داخلة في نموذج الدراسة.

جدول (28)

قيمة (R^2)المحسوبة لعلاقة التأثير بين بعد مدة الاقراض على المشروع والمشاريع الصغيرة

(N=88)

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.725[a]	.526	.521	4.76235
a. Predictors: (Constant), مدة الاقراض				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss V.27

ج- يتضح من قيمة معامل الميل الحدي (R^2) البالغ (0.4602) أن الزيادة في بعد تأثير مدة الاقراض على المشروع بمقدار وحدة واحدة من الانحرافات المعيارية ستؤدي إلى زيادة المشاريع الصغيرة بنسبة 46%. كما أن قيمة Sig الخاصة بمعامل الميل الحدي أقل من 0.001، ما يعني أن تأثير المتغير المستقل على المتغير المعتمد دال إحصائيا عند مستوى ثقة 99%. إذاً، وبناءً على ذلك، تقبل الفرضية البديلة وترفض فرضية العدم.

جدول (29)

قيمة (B) المحسوبة لعلاقة التأثير بين بعد مدة الاقراض والمشاريع الصغيرة

(N=88)

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	25.680	3.700		6.941	.000
	مدة الاقراض	1.829	.187	.725	9.771	.000
a. Dependent Variable: المشاريع الصغيرة						

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss V.27

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول / الاستنتاجات

المبحث الثاني / التوصيات

المبحث الأول : الاستنتاجات

في ضوء ماورد في محاور البحث الذي تناول (دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع الصغيرة الخاصة في محافظة بابل) خلصت الدراسة مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن ايجازها بما يأتي :

1- أهمية القروض المصرفية في تمويل المشاريع الصغيرة: أظهرت الدراسة أن القروض المصرفية تلعب دورًا محوريًا في تمويل المشاريع الصغيرة في محافظة بابل، حيث ساهمت هذه القروض في تحسين فرص نجاح المشاريع وتوسيعها. ومع ذلك، فإن حجم القرض المقدم غالبًا ما يكون غير كافٍ لتلبية احتياجات المشاريع الصغيرة، خاصة في مراحلها الأولى.

2- تأثير حجم القرض وسعر الفائدة ومدة الإقراض: توصلت الدراسة إلى أن حجم القرض وسعر الفائدة ومدة الإقراض تؤثر بشكل كبير على نجاح المشاريع الصغيرة. حيث أظهرت النتائج أن زيادة حجم القرض وتخفيض سعر الفائدة وزيادة مدة الإقراض يمكن أن تسهم بشكل كبير في تحسين أداء المشاريع الصغيرة وزيادة ربحيتها.

3- صعوبات الحصول على القروض: أشارت الدراسة إلى أن أصحاب المشاريع الصغيرة يواجهون صعوبات في الحصول على القروض المصرفية بسبب الشروط الصارمة التي تفرضها البنوك، مثل الضمانات العالية ومتطلبات الكفيل. كما أن أسعار الفائدة المرتفعة تشكل عبئًا إضافيًا على هذه المشاريع.

4- دور القروض في خلق فرص عمل: أظهرت النتائج أن القروض المصرفية ساهمت في خلق فرص عمل للأفراد العاطلين أو الباحثين عن عمل، مما ساعد في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في محافظة بابل.

5- الحاجة إلى تحسين سياسات الإقراض: أشارت الدراسة إلى أن هناك حاجة ملحة لتحسين سياسات الإقراض المصرفي لتتناسب مع احتياجات المشاريع الصغيرة، بما في ذلك زيادة مدة الإقراض وتخفيض أسعار الفائدة وتسهيل شروط الحصول على القروض.

المبحث الثاني : التوصيات

استنادا إلى الاستنتاجات التي قد توصل اليها هذا البحث يمكن صياغة عدد من التوصيات ويأمل الباحث ان تكون هذه التوصيات محل اهتمام الجهات والمؤسسات المعنية سواء الحكومية منها والخاصة .

a. زيادة حجم القروض: ينبغي على البنوك زيادة حجم القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة، خاصة في مراحلها الأولى، لتلبية احتياجاتها المالية وتمكينها من التوسع والنمو.

2- تخفيض أسعار الفائدة: يجب على البنوك تخفيض أسعار الفائدة المفروضة على القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة، حيث أن الفائدة المرتفعة تشكل عبئًا كبيرًا على هذه المشاريع وتحد من قدرتها على تحقيق الأرباح.

3- زيادة مدة الإقراض: ينبغي زيادة مدة الإقراض لتتناسب مع طبيعة المشاريع الصغيرة واحتياجاتها، مما يسمح لأصحاب المشاريع بسداد القروض بشكل مريح دون ضغوط مالية.

4- 4.تسهيل شروط الإقراض: يجب على البنوك تبسيط شروط الإقراض وتقليل متطلبات الضمانات والكفيل، خاصة للشباب وأصحاب المشاريع الناشئة الذين يفتقرون إلى الخبرة الكافية أو الموارد المالية الكافية لتقديم ضمانات كبيرة.

5- دعم الحكومة للمشاريع الصغيرة: ينبغي على الحكومة تقديم المزيد من الدعم للمشاريع الصغيرة من خلال توفير قروض ميسرة ومنح مالية، بالإضافة إلى توفير برامج تدريبية لتحسين مهارات أصحاب هذه المشاريع.

6- إجراء دراسات الجدوى: يجب تشجيع أصحاب المشاريع الصغيرة على إجراء دراسات جدوى اقتصادية وفنية قبل البدء في المشروع، وذلك لتقييم فرص النجاح وتحديد المخاطر المحتملة.

7- تحسين البيئة التشريعية: ينبغي على الحكومة تحسين البيئة التشريعية لدعم المشاريع الصغيرة، بما في ذلك إصدار قوانين تسهل عملية الحصول على التمويل وتوفر الحماية القانونية لأصحاب هذه المشاريع.

8- تعزيز دور البنوك الإسلامية: يمكن للبنوك الإسلامية أن تلعب دورًا أكبر في تمويل المشاريع الصغيرة من خلال تقديم قروض بدون فوائد أو بفوائد منخفضة، مما يسهم في دعم هذه المشاريع وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المصادر

المصادر

SOURCES

أولا : المراجع

1. القران الكريم

ثانيا: المصادر العربية

أ. الكتب

1. أبو جليل، محمد منصور. (2014). إدارة الأعمال الصغيرة. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ص 54.
2. آدم، جعفر حسن البشير، & فضل المولى، إبراهيم. (2015). "معيار كفاءة رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي". مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 16، العدد 1، الخرطوم، ص 96-97.
3. بركاتي، لحسن، & عبد القادر، ملك. (2017). دور القروض البنكية في تمويل مشاريع التنمية المحلية. رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، أحمد دراية، أدرار، ص 6.
4. بن علي، بلعزوز. (2012). إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل الهندسة المالية. ورقة عمل ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، ص 4.
5. بوعبدلي، أحلام. (2015). سياسة إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها. عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ص 75-76.
6. التميمي، جاسم .(2016) الإحصاء الحيوي باستخدام برنامج Spss ، مركز الكتاب الأكاديمي ، ص320.
7. توني، محمود عبد العزيز. (2020). اقتصاديات النقود والبنوك: رؤية معاصرة. الطبعة الثالثة، السعودية: جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، الشقري للنشر والمعلومات، ص 127-128.

8. جبر، هشام. (2002). المدخل للعلوم المالية والمصرفية. منشورات بيت المقدس، ص 90.
9. الجيوسي ، سليمان ، الصميدعي ، محمود جاسم .(2009) ، تسويق الخدمات المالية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ص 86.
10. حداد أكرم، مشهور مذلول. (2008). النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري. الطبعة الرابعة، عمان: دار وائل للنشر، ص 171.
11. الحسيني، حسن عداي، & الدوري، مؤيد عبد الرحمن. (2008). إدارة المصارف: مدخل كمي واستراتيجي معاصر. الطبعة الرابعة، عمان: دار وائل للنشر، ص 66.
12. الخالدي، إبراهيم بدر شهاب. (2024). إدارة الأسرة والشؤون المنزلية: منهج علمي متكامل. عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ص 19–20.
13. دهشان، أحمد إبراهيم. (2014). التسويق في المنشآت الصغيرة. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ص 20.
14. الدوري، زكريا، & السامرائي، يسرا. (2013). البنوك المركزية والسياسات النقدية. عمان: مدار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص 72–73.
15. الزعبي، هيثم محمد. (2006). الإدارة والتحليل المالي. عمان: دار الفكر الحديث، ص 80.
16. سلامة، محمد سلمان. (2015). الإدارة المالية العامة. عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع، ص 184.
17. السيسي،صلاح ،(2011) ، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية ،ج2 ، مجموعة النيل العربية ، مصر، ص 320–321
18. شعبان، أحمد. (بدون تاريخ). موسوعة البنوك والائتمان: السياسة الائتمانية للبنوك. الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، دار التعليم الجامعي.
19. الشمري، صادق راشد. (2011). أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية. عمان: دار اليازوري العلمية.
20. الشمري، صادق راشد. (2012). إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص 69.

21. الشيخ، سمير رمضان. (1994). "التطور التنظيمي في البنوك الإسلامية". أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة أسيوط، كلية التجارة، ص 35-36.

22. الصائغ، نبيل ذنون ،(2018) ، الائتمان المصرفي ، الطبعة الأولى ، بيروت لبنان ، دار الكتب العلمية ، ص50

23. الصيرفي، محمد. (2010). إدارة المصارف. الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ص 8.

24. الصيرفي، محمد. (2014). إدارة البنوك. عمان: مدار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 18-19.

25. الصيرفي، محمد. (2016). إدارة العمليات المصرفية :العادية ، غير العادية ، الاليكترونية. الإسكندرية: دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 40.

26. الطرش، طاهر. (2005). تقنيات البنوك. الطبعة الرابعة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 55.

27. العبادي، سمير. (2015). المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي. الطبعة 13، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ص 33.

28. عبد الحميد، عاشور عبد الجواد. (1996). "النظام القانوني للبنوك الإسلامية: دراسة مقارنة". دراسات في الاقتصاد الإسلامي، المجلد الرابع، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الحقوق، المعهد العالي للفكر الإسلامي، ص 83-84.

29. عبد العال،حماد طارق. (2012) ، إدارة السيولة في الشركات والمصارف ،ط1، الدار الجامعية ،مصر ، الإسكندرية .

30. عبد الهادي، حسين محمود محمد. (2023). تحسين تأثير مخاطر الائتمان المصرفي: دراسة مقارنة بين البنوك الوطنية والبنوك الخاصة في مصر. الطبعة الأولى، ص 36.

31. عريفات، حربي محمد سعيد. (2012). إدارة المصارف الإسلامية: مدخل حديث. الطبعة الثانية، عمان: مدار وائل للنشر، ص 60.

32. العزاوي ، رحيم يونس .(2007) . مقدمة في منهج البحث العلمي ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ص 93-94.

33. غياث، محمد شيخة. (2024). إدارة الأعمال المصرفية. دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر، ص 18-19.

34. القحطاني سالم بن سعيد ال ناصر ،العامري ،حمد بن سالم ،وال مذهب ،معدي بن محمد (2020)، منهج البحث في العلوم السلوكية ، الطبعة 5، مطبعة العبيكان ، المملكة العربية السعودية.

35. القزويني، شاكر. (1989). محاضرات في اقتصاد البنوك. الطبعة الرابعة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 34.

36. اللوزي، سليمان، زويلف مهدي، الطراونة ابراهيم. (1997). إدارة البنوك. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص 17.

37. محمود، خالد محمد علي. (2019). فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال. الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ص 22.

38. موسوعة البنوك الإسلامية ،ج3،ص87

39. النجار، فريد راغب. (بدون تاريخ). إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ص 11.

40. النجفي، حسن. (1997). القاموس الاقتصادي. بغداد: مديرية مطبعة الإدارة المحلية، ص 31.

41. النومي، إبراهيم. (2014). تطوير منظومة التدريب التقني والمهني لدعم التنافسية العربية. ورقة عمل مقدمة في الندوة القومية حول تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في التنمية والتشغيل، شرم الشيخ، ص 4.

42. هندي، إبراهيم. (2002). إدارة الأسواق والمنشآت المالية. مصر: منشأة المصارف، ص 75.

أ. البحوث والمجلات :-

1- إبراهيم، لمياء يوسف. (2018). آليات دعم المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة وأثرها في التنمية المستدامة في الأردن: الدور المعدل للحاكمية. رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، ص 54.

1- أبو خريص، مولود رمضان، & تلاولة، محمود أحمد. (2014). "أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي". مجلة الأبحاث المالية والمصرفية، المجلد 1، العدد 1، فلسطين، ص 99.

2- الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. (بدون تاريخ). "اتفاقية التأمين". ص 15

3- آدم، جعفر حسن البشير، & فضل المولى، إبراهيم. (2015). "معيار كفاءة رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي". مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 16، العدد 1، الخرطوم، ص 96-97.

2- بركاني مالك، (2017) ، دور القروض البنكية في تمويل مشاريع التنمية المحلية، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم الشباب لولاية أدرار (2011-2015)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

3- جوهري لبنى، لحسن سلمى،(2021-2022)، دور القروض المصغرة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة8 ماي1945 قالمة.

4- جياد ، أزهار صاحب ، (2016) دور القروض المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة في العراق، رسالة ماجستير(منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

5- خطيب، منال. (2004). تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على إحدى المصارف التجارية السورية. رسالة ماجستير منشورة، جامعة حلب، كلية الإدارة والاقتصاد، ص 4.

6- دهشان، أحمد إبراهيم. (2021). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية في مصر. كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ص 19.

7- رائد خضير، (2014) المشاريع الصغيرة وحاضنات الأعمال ودورهما في التنمية الاقتصادية في بلدان مختارة مع إشارة للعراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

ب. الرسائل والأطاريح الجامعية :-

8- سارة محمد صابر رشوان، مهران حسني ، ابوزيد احمد صبري ، (2022) ، دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية ، رسالة ماجستير ، كلية السياسة والاقتصاد ، جامعة السويس.

4- شاهين، علي عبد الله، & صباح، جهية مصباح. (2010). "أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني". مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، فلسطين، ص 17.

5- شاهين، علي عبد الله، & صباح، جهية مصباح. (2010). "أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني". مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، فلسطين، ص 17.

9- الشيخ، عبد الرحمن إبراهيم. (2020). دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ومصر. الطبعة الأولى، برلين: المركز الديمقراطي العربي، ص 43.

10- الطائي، عقيل عبد الحسين عودة. (2009). دور الصناعات الصغيرة للنهوض بالاقتصاد العراقي. رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ص 10-11.

11- الطائي، عقيل عبد الحسين عودة. (2009). دور الصناعات الصغيرة للنهوض بالاقتصاد العراقي. رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ص 10-11.

12- الطائي، عقيل عبد الحسين. (2009). دور الصناعات الصغيرة للنهوض بالاقتصاد العراقي. رسالة ماجستير منشورة، جامعة البصرة، ص 10-11.

13- عبد الحميد، عبد المطلب. (2000). البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها. الإسكندرية: الدار الجامعية.

14- قبشي، نصيرة. (2014). مخاطر القروض البنكية. رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 12.

ثانيا المصادر الأجنبية :

1- Mishkin, F. S. (2013). The Economics of Money, Banking, and Financial Markets (10th ed., p. 204).

2- Nickels, W. G., McHugh, J. M., & McHugh, S. M. (2008). Understanding Business (9th ed., p. 198).

3- Ross, S. A., Waterfield, R. W., & Jaffe, J. (2005). Corporate Finance (7th ed., p. 23). McGraw-Hill Education

4- Saunders, A., & Cornett, M. M. (2011). Financial Institutions Management: A Risk Management Approach (7th ed., p. 120).

5- Saunders, A., & Cornett, M. M. (2011). Financial Institutions Management: A Risk Management Approach (7th ed., p. 215).

6- U.S. Small Business Administration (SBA). (2014). The Small Business Economy: A Report to the President (p. 45). U.S. Government Printing Office

7- Dewberry, C. (2004), Statistical methods for organizational research: Theory and practice, Psychology Prees.

8- Bordo, M. D. (2007). A Brief History of Central Banks. Federal Reserve Bank of Cleveland. Retrieved from https://www.clevelandfed.org/publications/economic-commentary/2007/ec-20071201-a-brief-history-of-central-banks

9- dewberry. C. (2004). statistical methods organizational research: theory and practice. psychology press.p.15

10- European Commission. (2020). What is an SME? Retrieved from https://ec.europa.eu/growth/smes

11- Fabozzi, F. J. (2009). Financial Markets and Institutions (5th ed., p. 74).

12- Financial Institutions Management: A Risk Management Approach (7th ed., p. 300).

13- Mankiw, N. G. (2010). Principles of Economics (6th ed., p. 212). Cengage Learning

14- Mishkin, F. S. (2013). The Economics of Money, Banking, and Financial Markets (10th ed., p. 8). Pearson

الملاحق

ملحق رقم (1)

أسماء السادة المحكمين

ت	الاسم
1	أ.د علي أحمد فارس
2	أ.د فيصل علوان الطائي
3	أ.د محمد تركي عبد العباس
4	أ.د صالح مهدي محمد الحسناوي
5	أ.م.د دورين بنيامين هرمز

ملحق رقم (2)

بسم الله الرحمن الرحيم

م/استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .نضع بين ايديكم استمارة الاستبيان بالبحث الموسوم "دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع الصغيرة الخاصة في محافظة بابل ". ويهدف هذا الاستبيان إلى استكشاف دور القروض المصرفية في تعزيز نجاح واستدامة المشاريع الصغيرة. نأمل منكم تخصيص بعض الوقت للإجابة على الأسئلة المطروحة واستطلاع آرائكم حول هذا الموضوع لنتمكن من فهم الجوانب المختلفة لتأثير القروض المصرفية على المشاريع وستساعدنا اجاباتكم في تقديم توصيات تدعم أصحاب المشاريع الصغيرة وتطوير منظومة التمويل المصرفي .نؤكد لن جميع الإجابات ستظل سرية وتستخدم فقط لأغراض البحث العلمي .

..... شكرا جزيلا لتعاونكم .....

الباحث	المشرف
حسين كريم مهدي	ا.م.د " حيدر خضير جوان "

المحور الأول : المعلومات العامة للمستجيبين

ضع علامة (✓) في الخانة المناسبة:

1. **النوع : ذكر** ☐ **انثى** ☐
2. **السن: من 19-29** ☐ **من 30-40** ☐ **من 41-51** ☐ **أكثر من 51** ☐
3. **المستوى التعليمي : ابتدائي** ☐ **متوسط** ☐ **إعدادي** ☐ **جامعي** ☐ **شهادة عليا** ☐
   .....
4. **الحالة الاجتماعية : أعزب** ☐ **متزوج** ☐ **أرمل** ☐ **مطلق** ☐
5. **قطاع العمل : تجاري** ☐ **صناعي** ☐ **زراعي** ☐ **خدمات** ☐ **أخرى** .....

المحور الثاني : القروض المصرفية

تعريف القروض المصرفية :القروض المصرفية هي تسهيلات مالية تقدمها البنوك او المؤسسات المالية للأفراد او الشركات بهدف تمويل مشاريع او تلبية احتياجات مالية معينة يتم منح هذه القروض بناء على شروط واحكام معينة تشمل معدلات الفائدة وفترات السداد والضمانات المطلوبة .تهدف القروض المصرفية إلى دعم النمو الاقتصادي وتوفير السيولة اللازمة لتوسيع الاعمال التجارية وتحقيق الأهداف المالية (Rose,P.S&Hudgins,2013)

ت	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	حجم القرض					
1	أرى أن حجم القرض الذي حصلت عليه كافٍ لتحقيق أهداف مشروعي أو احتياجاتي المالية.					
2	أشعر أن حجم القرض الحالي يضع ضغطًا ماليًا كبيرًا على مشروعي أو عليّ شخصيًا.					
3	أعتقد أن زيادة حجم القرض كانت ستساهم في تحسين فرص نجاح مشروعي.					
4	أرى أن حجم القرض الحالي يتناسب مع قدرتي على السداد دون صعوبات مالية					
5	أشعر أن حجم القرض يؤثر على خططي التوسعية أو الاستثمارية المستقبلية.					
	سعر الفائدة					
6	أشعر أن سعر الفائدة يؤثر على قراراتي المالية المستقبلية					

7	أرى أن سعر الفائدة الحالي يتناسب مع المخاطر المرتبطة بمشروعي أو وضعي المالي.					
8	أعتقد أن سعر فائدة أقل كان سيحسن من فرص نجاح مشروعي.					
9	أشعر أن سعر الفائدة الحالي يزيد من العبء المالي على مشروعي أو عليّ شخصيًا.					
10	أرى أن سعر الفائدة على القرض مناسب مقارنة بأسعار الفائدة في السوق.					
مدة الإقراض						
11	أعتقد أن مدة الاقراض الطويلة تخفف من العبء المالي الشهري عليّ.					
12	أشعر أن مدة الاقراض تسمح لي بتسديد المبلغ بشكل مريح دون ضغوط مالية.					
13	أرى أن مدة الاقراض مناسبة لاحتياجاتي المالية أو مشروعي.					
14	أرى أن مدة الاقراض القصيرة كانت ستؤثر سلبًا على سيولة مشروعي					

15	أشعر أن مدة الاقراض الحالية تتناسب مع فترة تحقيق الإيرادات المتوقعة					

المحور الثالث : المشاريع الصغيرة

تعريف المشاريع الصغيرة :وهي وحدات اعمال تجارية تمتلك حجم عمليات محدود ورأس مال صغير مقارنة بالشركات الكبيرة .تتميز هذه المشاريع بقدرتها على الاستجابة السريعة للتغيرات في السوق وتقديم منتجات الخدمات متخصصة .تلعب المشاريع الصغيرة دورا حيويا فـــــــي الاقتصاد عبر خلق فرص عمل جديدة، تعزيز الابتكار، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والمحلية .(Longenecker,Petty,Palich&Hoy.2012)

ت	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	حجم المشروع					
1	أشعر أن حجم المشروع يؤثر بشكل مباشر على قدرتي على التوسع في المستقبل					
2	أرى أن حجم المشروع الحالي يتناسب مع الموارد المالية والبشرية المتاحة لدي.					
3	أعتقد أن زيادة حجم المشروع كانت ستساهم في تحقيق أرباح أكبر					

4	أشعر أن حجم المشروع الحالي يسمح لي بإدارة العمليات بفعالية دون تعقيدات.					
5	أرى أن حجم مشروعي الحالي مناسب لتحقيق أهدافي التجارية.					
طبيعة المشروع						
6	أشعر أن طبيعة المشروع الحالي تلبي احتياجات السوق المستهدف بشكل جيد.					
7	أرى أن طبيعة مشروعي تتناسب مع مهاراتي وخبراتي الشخصية.					
8	أعتقد أن طبيعة المشروع تسمح لي بالابتكار والتطوير المستمر					
9	أشعر أن طبيعة المشروع تساعدني على بناء سمعة جيدة في السوق					
10	أرى أن طبيعة المشروع تتطلب موارد قد تكون صعبة التوفير في بعض الأحيان					
ربحية المشروع						

11	أشعر أن التحكم في المصروفات يساهم بشكل كبير في زيادة الأرباح.					
12	أرى أن الأسعار التي أطرحها للمنتجات/الخدمات تعزز ربحية المشروع.					
13	أرى أن مشروعي يحقق أرباحًا مرضية في الوقت الحالي.					
14	أشعر أن تكاليف التشغيل تؤثر سلبًا على ربحية المشروع					
15	أعتقد أن زيادة المبيعات ستؤدي إلى تحسين ربحية المشروع.					

شـــكـــــــرا لـــتـــعـــاونـــكـــم

Abstract

This research aims to shed light on the importance of bank loans in financing small projects, considering that bank financing represents one of the important functions performed by government or private banks, through providing bank loans to existing or under-construction small projects. Therefore, this research sought to know the importance of financing small projects and identify the nature of these projects, and also identify the role of banks in financing them. In order to reach the results of the study, a hypothetical diagram was designed to explain the nature of the relationship between bank loans in its three dimensions(loan size,interest rate,and ioan term), and small projects in their three dimensions Also,(project size,progect nature,and project profitability)Serval hypotheses were also built to know the nature and direction of the relationship between bank loans and small projects. The questionnaire was relied upon as a main tool for collecting data from the study sample, as the sample consisted of a group of beneficiaries of loans granted to them by the government and private banking sector in Babil Governorate, numbering (88) individuals. The study relied on statistical analysis using a set of methods available in statistical programs (27. SPSS and the Arabic Processor for Social Statistics (v1.0. APSS) . The most important conclusions reached by the researcher are that supporting the owners of these projects by granting them loans contributes to the development and improvement of these projects. Financing also contributes to supporting the capabilities of unemployed individuals or job seekers and self-reliance in creating job opportunities for them, in line with their

qualifications and desires, instead of relying on public employment in the government sector. The research recommended the necessity of meeting the requirements of these projects by increasing the time period for lending and increasing the amount of loans granted, reducing interest rates imposed on these loans, as well as reducing the lending conditions and the ceiling of the requirements for lending conditions.

Keywords: Bank loans, private small projects.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Karbala

College of Administration and Economics

Department of Business Administration

Higher Diploma – Project Management

The Role of Bank Loans in Financing Small Private Projects in Babil Governorate

A Research Paper Submitted to

The Council of the College of Administration and Economics at the University of Karbala as part of the requirements for obtaining a Higher Diploma in Project Management

Submitted by

Hussein Kareem Mahdi

Supervised by

Assistant Professor Dr. Haider Khader Joan

2025 AH 1447 AD